

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الأربعاء ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيركايا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

بنود جدول الأعمال من ٨٦ إلى ١٠٢ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

اشتملت على سبع جلسات، استمعنا إلى أكثر من ١٠٠ بيان، بما فيها ٨٨ بياناً للممثلين الوطنيين و ٩ لممثلي المجموعات الإقليمية وتحالفات الدول واثان للمنظمات الدولية. كما استمعنا إلى ١٣ بياناً في إطار ممارسة حق الرد.

وسلّطت تلك البيانات في مجموعها الضوء على الشواغل والأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. والعدد الكبير من المتكلمين يبين بوضوح مستوى الأهمية التي لا تزال الدول الأعضاء توليها لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وبذلك، تكون اللجنة قد اختتمت المرحلة الأولى من عملها.

البنود من ٨٦ إلى ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة المواضيعية لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الأولى الآن في المرحلة الثانية من أعمالها، المتمثلة في المناقشة المواضيعية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نختم اللجنة بعد ظهر اليوم مناقشتها العامة بتبادل للآراء مع الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بشأن متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة الأولى في دوراتها السابقة/عرض التقارير. كما يذكر الأعضاء، أرجئ هذا التبادل حتى اليوم لأنه لم يتبق لدينا وقت بالأمس. وتمشيا مع أساليب عمل اللجنة في ما يتعلق بالنظر في هذا البند، أعلق الجلسة الآن لكي تتمكن من مواصلة مناقشتنا في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٤٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بلغت اللجنة الآن نهاية مرحلة المناقشة العامة في عملها. وفي سياق المناقشة، التي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



في الميزانية البرنامجية من أجل تمكين الأمانة العامة أن تعد في الوقت المناسب البيانات اللازمة التي تعكس تلك الآثار.

وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة تحتاجان إلى بعض الوقت لاستعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على أي مشروع قرار قبل أن تبث فيه الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بتوجيهات المكتب الواردة في تقريره إلى الجمعية العامة، على النحو المبين في الوثيقة A/67/250. وفي الفقرتين ٤٣ و ٤٤ من ذلك التقرير، يؤكد المكتب من جديد أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة للجمعية العامة المعهود إليها بالمسؤولية عن شؤون الإدارة والميزانية.

ويوجه المكتب كذلك انتباه الجمعية العامة إلى الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن استخدام عبارة "ضمن الموارد المتاحة"، على النحو الوارد في الوثيقة A/54/7. وبناء على ذلك، أرجو من الوفود أن تتجنب استخدام عبارة "في حدود الموارد المتاحة" في مشاريع قرارات أو مقررات اللجنة الأولى.

مع تلك الملاحظات، سأعطي الكلمة للمناقشة المواضيعية وعرض مشاريع القرارات المقدمة في إطار مجموعة الأسلحة النووية. وكما جرت العادة، لدينا قائمة متجددة للمتكلمين فيما يخص جميع المجموعات، وأحث جميع الوفود التي تأخذ الكلمة على أن تحصر لطفًا مداخلتها ضمن حدود زمنية معقولة. واسمحوا لي أيضا أن أذكر جميع الوفود بأن القائمة المتجددة تعني أنه ينبغي أن تكون الوفود مستعدة للتدخل في أي وقت، ربما أبكر أو بعد الوقت الذي كان مقررا أن تتكلم فيه أصلا. والوفود التي لم تتمكن من التكلم إلى غاية رفع الجلسة في أي يوم من الأيام، ستتاح لها فرصة التكلم أولا خلال اليوم التالي.

لمواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وهي البنود من ٨٦ إلى ١٠٢.

وكما ذكرت خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيستمر هذا الجزء من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لما مجموعه ١٠ جلسات. وسيركز على مناقشة مواضيعية منهجية محددة لمسائل مصنفة ضمن المجموعات السبع المتفق عليها وهي: الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل؛ الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)؛ الأسلحة التقليدية؛ نزع السلاح والأمن الإقليماني؛ وتدابير أخرى لترع السلاح والأمن الدولي؛ وأخيرا آلية نزع السلاح. وقد عمم الجدول الزمني الإرشادي المنقح لهذا الجزء من عملنا، الوارد في الوثيقة CRP.2/Rev.1، على جميع الوفود ونشر على بوابة اللجنة الأولى على شبكة الإنترنت (QuickFirst).

قبل أن أفتح المجال للإدلاء ببيانات، أود أن أذكر الوفود بأننا سنواصل تقديم مشاريع القرارات إلكترونيا، وفي هذا الصدد، يرجى أن نضع في اعتبارنا أن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات والمقررات هو غدا الخميس، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠.

كما لاحظت أيضا خلال جلستنا التنظيمية المعقودة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بأن هذا الموعد النهائي ضروري، من أجل إتاحة ما يكفي من الوقت للوفود لإجراء المشاورات، وللأمانة العامة من أجل إعداد مشاريع القرارات بجميع اللغات الرسمية. ونشجع الوفود على تقديم مشاريع قراراتها حتى قبل الموعد النهائي المحدد، إن أمكن، من أجل إتاحة ما يكفي من الوقت للتشاور مع عواصمها عند الاقتضاء لكي تعكس النصوص التي اعتمدت في النهاية، أعلى قدر ممكن من الاتفاق. ومن الأهمية بمكان أن تقدم الوفود في أقرب وقت ممكن جميع مشاريع القرارات التي قد تترتب عليها آثار

وتدعو حركة عدم الانحياز بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها وتعهداتها القانونية المتعلقة بتحقيق القضاء التام على أسلحتها النووية من دون مزيد من التأخير، وبطريقة شفافة، لا رجعة فيها وبممكن التحقق منها دولياً. وفي هذا الصدد، تدعو الحركة أيضاً الدول الحائزة للأسلحة النووية فوراً لوقف جميع خططها الرامية إلى زيادة تحديث وتطوير وتحديد، أو تمديد حياة أسلحتها النووية والمنشآت ذات الصلة.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد أهمية تطبيق مبادئ الشفافية واللاجعة والتحقق الدولي من قبل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، فيما يتعلق بجميع التدابير المرتبطة بالوفاء بالتزاماتها في مجال نزع السلاح النووي.

ولا يزال يساور الحركة قلق بالغ جراء العقائد الاستراتيجية الدفاعية للدول الحائزة على السلاح النووي، بما فيها استعراض منظمة حلف الشمال الأطلسي لحالة الردع والدفاع، الذي اعتمده في مؤتمر قمته عام ٢٠١٢، والذي ينص على الأسباب المنطقية لاستخدام الأسلحة النووية. إن حركة عدم الانحياز، تدعو إلى استبعاد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، من عقائدها العسكرية.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد أن القضاء بشكل كامل على الأسلحة النووية يشكل الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام أو التهديد باستخدام تلك الأسلحة، وتؤكد من جديد كذلك أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات فعلية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ضد استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها. وفي انتظار القضاء التام على الأسلحة النووية، تؤكد الحركة من جديد الحاجة إلى إبرام صك عالمي ملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية سلبية غير مشروطة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، باعتبار ذلك أمراً يكتسي أولوية قصوى.

أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا ليعرض مشروع القرار المعنون "اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بترع السلاح النووي".

السيد كاسيدي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. وترى الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، كما هو مذكور بوضوح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (القرار د١-٢/١٠)، بأن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة، وبالتالي يكتسي اتخاذ تدابير فعالة لترع السلاح النووي ومنع نشوب حرب نووية، أهمية قصوى.

وفي هذا الصدد، تشدد الحركة على أن الهدف النهائي لجهود جميع الدول ينبغي أن يظل نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة، ويتمثل الهدف الفوري في القضاء على خطر الحرب النووية من خلال القضاء التام على الأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، تؤكد حركة عدم الانحياز مجدداً على أهمية ما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاماً بالسعي بحسن نية إلى إجراء وإكمال مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وتؤكد الحركة على ضرورة بدء المفاوضات دون مزيد من التأخير بشأن برنامج مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية، في إطار زميني محدد.

وفي هذا السياق، تعبر الحركة عن قلقها جراء بطء وتيرة التقدم نحو نزع السلاح النووي، وفي هذا الصدد، عدم إحراز التقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يخص تحقيق التخلص التام من ترساناتها النووية وفاء منها بالتزاماتها القانونية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وتعهداتها التي لا لبس فيها التي التزمت بها خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠.

الصدد، تحث حركة عدم الانحياز على إبرام الاتفاقات التي يتم التوصل إليها بطريقة طوعية فيما بين دول المنطقة المعنية، بهدف إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق التي لا توجد بها تلك المناطق، مع الأخذ في الاعتبار بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، فضلا عن الأخذ بالمبادئ والتوجيهات التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، تشدد الحركة على أن إنشاء مثل تلك المناطق لا يشكل بديلا عن الالتزام القانوني للدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالقضاء التام على أسلحتها النووية.

وتحث دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ على أن يبذلا قصارى جهدهما - بالتشاور مع دول المنطقة - من أجل كفالة نجاح المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٢ بحضور جميع الدول في الشرق الأوسط بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتؤكد دول الحركة على أهمية التنفيذ الكامل لجميع جوانب خطة العمل المتفق عليها، علاوة على المشاركة النشطة والبناءة من قبل جميع الأطراف المعنية، من أجل نجاح المؤتمر في الشروع في عملية تفاوض إقليمي، بغية تحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ وإنشاء المنطقة الخالية من تلك الأسلحة.

وختاما، فإن الدول الأعضاء في الحركة على استعداد تام للإسهام بصورة فعالة في أي جهود دولية حقيقية تهدف إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. وتكرر الحركة في هذا السياق، تأكيد التزامها بالعمل من أجل عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالقضاء على الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج تدريجي للقضاء الكامل على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بهدف حظر استحداثها وإنتاجها

وتشدد الحركة على أن إحراز تقدم فيما يخص نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه أمر ضروري، لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤكد الحركة بأن تنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي ينبغي ألا يكون مشروطا بتدابير بناء الثقة أو أي جهود أخرى لترع السلاح.

وإذ ترحب دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالاختتام الناجح للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، فإنها تدعو إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وإذ تلاحظ دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار مع الشعور بالقلق، عدم التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من أولوياتها الرئيسية، بما في ذلك بدء مفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، ووضع صك عالمي ملزم قانونا بشأن توفير ضمانات الأمن السلبية على نحو غير مشروط لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، فهي تعرب عن عزمها على مواصلة الجهود الجماعية في إطار السعي إلى تحقيق تلك الأولويات أثناء عملية استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

وتشدد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على أن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى لا يعني مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية حيازة ترساناتها النووية إلى أجل غير مسمى. ويتعارض أي افتراض كهذا مع أهداف المعاهدة وأغراضها ونزاهتها، علاوة على تعارضه مع الهدف الأشمل المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

وتعتبر حركة عدم الانحياز أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية سيكون تديرا هاما نحو تحقيق أهداف نزع السلاح النووي العالمي وعدم الانتشار النووي. وفي ذلك

وفي هذا الإطار فإن نجاح جهودنا في مجال نزع السلاح النووي يجب أن يظل هدفا متكاملًا غير قابل للتجزئة. فلا بد من التوصل إلى عالمية معاهدة عدم الانتشار، والتفاعل والتعامل بفعالية مع مخزون الأسلحة النووية لدى الدول الثلاث التي ما زالت خارج إطار المعاهدة، والتي لن يتم الاعتراف بها بوصفها دولًا نووية بموجب المعاهدة، على نحو يكفل نزع الأسلحة النووية وتدميرها وتفكيكها على نحو لا رجعة فيه وقابل للتحقق الفعال. ولا شك أن تحقيق هذا الهدف سيفتح الباب واسعًا أمام التصديق الكامل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على نحو يدخلها حيز النفاذ، كما سيفتح الباب أيضًا أمام اضطلاع مؤتمر نزع السلاح بدوره التفاوضي المنوط به في مجال نزع السلاح النووي، من خلال البدء في النظر في مشروع معاهدة الأسلحة النووية، التي لطالما نادى بها دول عدم الانحياز.

وينبغي التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أن تشمل المخزون المتوفر بالفعل، جنبًا إلى جنب مع التفاوض للتوصل إلى ضمانات الأمن السلبية، ومنع انطلاق سباق تسلح في الفضاء الخارجي. هذه النظرة الشاملة والمتكاملة التي تربط بين تحقيق معاهدة عدم الانتشار مع إدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، جنبًا إلى جنب مع تعميق الالتزام الدولي نحو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية، ترسم خطة عمل متكاملة لتحقيق الأمن الدولي دون تبني أسلوب انتقائي يهدف إلى تحقيق مقاصد جزئية دون النظر إلى الصورة الأشمل. ويتطلب ذلك جهودًا مضاعفة من الدول الخمس النووية المعترف بها، تتجاوز بمراحل مجرد اللقاءات الدورية التي تتم. فالمطلوب من الدول النووية أن تنفذ التزاماتها في مجال نزع السلاح بموجب خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض

وحيازتها وتجربتها وتكديسها ونقلها واستخدامها أو لتهديد باستخدامها، فضلًا عن إمكانية تدميرها.

وتعتزم حركة عدم الانحياز في هذا السياق، عرض مشروع قرار معنون "اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي". ويتمثل الهدف من مشروع القرار في الإسهام في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وسيكون تأييد جميع الوفود لمشروع القرار هذا محل تقدير كبير من جانبنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" ومشروع القرار A/C.167/L.2 المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".

السيد عبد الخالق (مصر): في البداية، باسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أود أن أجدد لكم الثقة في حسن رئاستكم للجنة الأولى ونؤكد دعمنا الكامل لكم من أجل التوصل إلى نتائج إيجابية لأعمال تلك اللجنة. وتؤيد المجموعة بيان حركة عدم الانحياز بشأن شق الأسلحة النووية في أعمال اللجنة، الذي ألقاه وفد إندونيسيا الموقر لتوه. يوفر اجتماعنا اليوم فرصة جيدة لتقييم الإنجازات التي تم تحقيقها وتحديد المهام المتبقية، خاصة وأن العالم لا يزال يتابع باهتمام الجهود الدولية المبذولة نحو التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونتطلع إلى مزيد من الجهد نحو تحقيقه، خاصة على ضوء ما تم التوصل إليه من خطط العمل الأربع للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء. ولذلك يتعين التركيز على سبل تحقيق هذا الإنجاز في المرحلة القادمة، من خلال تنفيذ خطط العمل التي توصل إليها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ من جانب وتنشيط آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف من الجانب الآخر.

وأبرز هنا أن الدول العربية قامت بالعديد من الخطوات التي تهدف إلى تهيئة الظروف المواتية لنجاح المؤتمر، من خلال مؤتمراتها في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومتابعة الجهود المكثفة التي تقوم بها الدول العربية نحو تنفيذ خطة العمل من خلال الاتصال مع الأمين العام والدول الثلاث الودية.

وتؤكد الدول العربية على أهمية توجيه الدعوات في أسرع فرصة إلى دول المنطقة للمشاركة في المؤتمر في موعده. كما تؤكد على ضرورة مشاركة الأطراف المعنية كافة في هذا المؤتمر. (تكلم بالإنكليزية)

يسرني أن أعرض رسمياً مشروع القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/67/L.2. يستخدم مشروع القرار نفس العناصر الموضوعية للقرار ٦٦/٦١ ونصه، مع بعض الاستكمالات التقنية اللازمة. تعرض مصر مشروع القرار بالنيابة عن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، وتونس، والسعودية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، ومصر.

تنوه ديباجة مشروع القرار بما أكدت عليه خطط عمل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ من أهمية الاضطلاع بعملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وتقرر، في جملة أمور، أن يدعو الأمين العام ومقدمو القرار ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ويؤكد منطوق مشروع القرار مجدداً ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة الدولة

المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر (1) NPT/CON.2010/50 (Vol. 1)، وخاصة الإجراءات من ٥ إلى ٢٢ الواردة في تلك الخطة، حسبما وردت في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ التي تشكل عصب العمل الدولي في هذا المجال. ولذا نتطلع لاجتماعات أكثر ولاستعراضات موضوعية أعمق لما يمكن للدول النووية أن تقدمه من التزامات في هذا المجال.

لقد بدأت بالفعل العملية التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ولذا فقد أصبحت عملية استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ أكثر إلحاحاً، خاصة القسم الرابع من الوثيقة الختامية الخاص بالشرق الأوسط (انظر (1) NPT/CON.1995/32 Part 1)) المعروف بخطة العمل الرابعة، والذي يأتي على رأس تلك الأولويات، ويعكس توافق المجتمع الدولي على تكليف الأمين العام والدول الثلاث المودعة لديها المعاهدة بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

لقد شاركت الدول العربية بنشاط في جميع المشاورات التي عقدها السفير ياكو لاجافا، ميسر المؤتمر، وقدمت إسهامات مكتوبة في هذا الصدد، فضلاً عن اتصالاتها المستمرة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الثلاث المودعة لديها المعاهدة، بصفتها الأطراف الداعية للمؤتمر. وكان اجتماع القاهرة المعقود في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بمثابة الحلقة الأخيرة في سلسلة تلك الجهود التي عكست مدى التزام الدول العربية بتنفيذ الولاية المتعلقة بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢ وبالحرص على توصله إلى نتيجة ناجحة من خلال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة والبناءة من قبل الدول العربية في المشاورات المتعلقة بالتحضير للمؤتمر.

ومن المزمع اعتماد مشروع القرار في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر. ومصر على ثقة من استمرار التوافق على مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

السيد رومان - موري (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن اتحاد دول أمريكا الجنوبية. أولاً وقبل كل شيء، تود دول الاتحاد أن تجدد التأكيد على التزامها بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. يجب أن يظل ذلك الهدف في صدارة أولويات المجتمع الدولي. فما دامت الأسلحة النووية موجودة، فسيظل استخدامها وانتشارها خطراً حقيقياً. إن وجود الأسلحة النووية يقلل من أمن جميع الدول، بما فيها الدول التي تمتلكها. ونأمل أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها، وأن تدخل، بنية حسنة، في عملية عامة وشفافة، ولا نكوص عنها، وقابلة للتحقق منها في غضون فترة زمنية محددة جيداً، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي.

وتؤكد دول الاتحاد على أهمية التطورات الإيجابية في المجال النووي، مثل تنفيذ الاتفاق المتعلق بمعاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في عام ٢٠١٠؛ وما أعلنته بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية من الحد من دور الأسلحة النووية في عقائدها الأمنية؛ والبيانات التي أدلت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز ضمانات الأمن السلبية؛ وما أعلنته بعض الدول المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أنها ستواصل عملية التصديق على المعاهدة وستكملها.

ومع ذلك، فإن الأمل الذي يحدونا بحاجة إلى أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات محددة لكي ينتعش. ومهما كانت هذه الأحداث والمبادرات إيجابية، فإنها غير كافية للمضي بنا نحو الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. ومع التسليم بالأجواء الإيجابية الناجمة عما جرى

غير الحائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع مرافقها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحقيقاً لهدف انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى المعاهدة.

في العام الماضي، حظي القرار ٦٦/٦١ بتأييد أغلبية ساحقة قوامها ١٦٧ دولة في الجمعية العامة. ونتطلع إلى استمرار ازدياد التأييد الدولي وندعو جميع الدول التي لم تؤيد القرار إلى إعادة النظر في موقفها والانضمام إلى الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي المؤيدة لمشروع القرار لهذا العام. أسمحوا لي أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية. تمشياً مع موقف المجموعة العربية المذكور آنفاً، أتشرف بأن أعرض رسمياً مشروع قرار آخر له أهمية بالغة للسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وعلى الصعيد العالمي. يحمل مشروع القرار الرمز A/L.1/C.1/67، وعنوانه "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

يكرر مشروع القرار بالضبط جوهر مضمون القرار ٦٦/٢٥، الذي اعتمد بتوافق الآراء في إطار البند نفسه من جدول الأعمال، مع إدخال بعض الاستكمالات التقنية اللازمة فقط. وهو يجسد أحد أهم التطلعات الإقليمية التي ظلت تحظى بدعم الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٤ من أجل مستقبل الشرق الأوسط، الذي ينبغي ألا يكون فيه مكان للأسلحة النووية. وما انفك النص يتمتع بتأييد توافقي في الجمعية العامة منذ دورتها الخامسة والثلاثين.

يحث منطوق مشروع القرار جميع الأطراف على النظر في اتخاذ خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، ويدعو البلدان المعنية إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويهيب بجميع بلدان المنطقة التي لم تخضع أنشطتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك.

الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، التي من شأنها أن تعزز أهداف كل من عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، فإنهم يعربون أيضا عن رغبتهم في التصدي للمسائل الرئيسية الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثل: نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. ونأمل أن تفضي المناقشات بشأن هذه المسائل الأربع إلى إبرام صكوك قانونية من شأنها أن تشكل، بالتعاقد، جزءا من إطار قانوني أوسع نطاقا، مثل اتفاقية بشأن الأسلحة النووية.

ومن الأساسي والملحّ أن على جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، وبخاصة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتلك المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. ونرحب بتصديق غواتيمالا واندونيسيا مؤخرا.

وريشما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يكرر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التأكيد على أهمية مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية. وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تلتزم جميع الدول بعدم تعزيز أو إجراء التجارب النووية أو أي شكل آخر من التفجيرات النووية، فضلا عن الامتناع عن أي عمل آخر يتناقض مع أحكام المعاهدة والالتزامات المترتبة بموجبها.

وتحتفل الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية - بصفتها دولا تقع في أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مأهولة بالسكان - بالذكرى السنوية الخامسة والأربعين لمعاهدة ثلاثيلوكو. ونحث الدول الحائزة للأسلحة النووية مرة أخرى، على سحب الإعلانات التفسيرية لبروتوكولات معاهدة ثلاثيلوكو، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في القضاء على مخاطر استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان المنطقة. ونود

اعتماده من مقررات في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، فإن أدنى ما تتطلع إليه دول الاتحاد هو أن تعتمد هذه الدورة الاستعراضية للمعاهدة مزيدا من الخطوات الملموسة نحو نزع السلاح النووي في المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده عام ٢٠١٥.

ترى دول الاتحاد أن الاجتماعات التي تعقدها الدول الحائزة للأسلحة النووية لمناقشة تنفيذ الخطوات الواردة في خطة العمل لعام ٢٠١٠ لا تشكل في حد ذاتها إنجازاً، وإن كانت أمراً محموداً. وتتوقع إحراز تقدم ملموس. تفتقر مداخلات الدول الحائزة للأسلحة النووية خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو، إلى الطموح. وينبغي أن تتضمن نتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ اعتماد إطار زمني ملزم للقضاء على جميع الأسلحة النووية. ولن ترح دول الاتحاد ملتزمة بهذا الهدف.

وتعرب دول الاتحاد عن خيبة أملها إزاء حالة الجمود الراهن السائد في مؤتمر نزع السلاح. فقد احتتم المؤتمر عمله عام ٢٠١٢ من دون أن يعتمد برنامج عمل يمكنه من بدء المفاوضات الجوهرية. ونرحب بالمناقشات الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، إلا أننا نشدد على ضرورة أن نعالج هذه المسألة على نحو شامل. ينبغي مناقشة إصلاح المؤتمر في سياق التعهد الشامل باستعراض الآلية بأسرها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح.

ولن ترح بلداننا تقدم دعمها الكامل للوصول إلى صيغ توافقية تمكن مؤتمر نزع السلاح من اعتماد برنامج عمل، وبالتالي التفاوض على صكوك جديدة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى تأكيد أعضاء الاتحاد على استعدادهم للبدء، بدون تأخير، في مفاوضات حول معاهدة بشأن المواد

عالم أكثر أماناً. وندرك في هذا الصدد، أهمية نظام ضمانات الوكالة، بوصفه أداة أساسية لكفالة استخدام المواد النووية للأغراض السلمية حصراً، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وتشدد دول الاتحاد أيضاً على الإسهام القيم الذي تقدمه الوكالة الدولية في الإجراءات المتعلقة بترع السلاح عبر عمليات التحقق المستقل. وترحب دول الاتحاد في هذا الصدد، بأن أحد أعضائها، أوروغواي، قد تولت رئاسة الدورة السادسة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشدد في هذه المسألة بالذات، على أهمية الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر ومراقبة المواد النووية، بصفقتها المنظمة الثنائية الوحيدة المعنية بالضمانات في العالم، التي احتفلت بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها في العام الماضي.

وتود دول اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أن تحتتم بالإعراب عن تأييدها لبعض الأفكار التي طرحها الأمين العام في مقاله الأخير المعنون "عالم مفرط في التسليح وسلام ينقصه التمويل". وكما ذكر السيد بان كي - مون فإن الإنفاق العسكري الهائل والاستثمارات في مجال تطوير الأسلحة النووية يواصلان التعبير عن نموذج يصعب تفسيره بعد مضي ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة. ونؤيد في هذا الصدد، دعوتة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تخفيض الإنفاق على الأسلحة النووية، والاستثمار عوضاً عن ذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كازاخستان لعرض مشروع القرار A/C.1/67/L.4/Rev.1.

السيدة آيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالروسية): يشرفني أن أتكلم باسم وفود دول آسيا الوسطى الخمس: جمهورية أوزبكستان، وتركمانستان، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان - بصفتها منسقة

التأكيد على إسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مجال تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فضلاً عن التشديد على أهمية زيادة التنسيق والتعاون بين هذه المناطق. ونلاحظ مع الارتياح أن الاجتماع التحضيري الأول للمؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، قد عقد في فيينا في نيسان/أبريل الماضي. ونرحب بالعرض المقدم من إندونيسيا بشأن استضافة المؤتمر المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

وترحب الدول الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية أيضاً بالقرار الذي اتخذته المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار بشأن التشجيع على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين الدول في كل منطقة. ونرحب بالقدر ذاته بالدعوة إلى تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب التحفظات على البروتوكولات الملحقه بتلك المعاهدات، التي تشمل ضمانات الأمن السلبية، على النحو المتفق عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ومن المهم أيضاً التأكيد على القرار القاضي بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وندعو جميع دول المنطقة لأن تشارك في ذلك المؤتمر، الذي ينبغي اعتباره خطوة أولى في عملية بناء الثقة في الوقت المناسب في الشرق الأوسط.

وتؤيد دول الاتحاد - في سياق التزامها بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية - مشروع القرار المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة" (A/C.1/67/L.45).

وتشدد دول الاتحاد أيضاً على أهمية إسهامات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الجهود المشتركة الرامية إلى إنشاء

وتتسم منطقة آسيا الوسطى بالعديد من الخصائص الفريدة. فهي المنطقة الوحيدة التي تقع بالكامل في نصف الكرة الشمالي، علاوة على كونها منطقة غير ساحلية. وفضلا عن ذلك، فهي المنطقة الوحيدة التي نشرت في أراضيها الأسلحة النووية في الماضي. وقد تعهدت بالتزامات تتعلق بحظر إنتاج الأسلحة النووية ومكوناتها أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، فضلا عن حظر حيازتها ونشرها في أراضيها. وهي تلتزم التزاما صارما بذلك الحظر.

ويشكل إنشاء ضمانات قوية للسلام والأمن في منطقتنا، الظروف الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية المستقرة والتعاون والتقدم في دولنا، فضلا عن عملية إدماجها في المجتمع العالمي على نحو متحضر. ولكل واحدة من دولنا طابعها الفردي وخصائصها الفريدة الخاصة بها التي شكلت الأساس الذي اختارت بموجبه المضي في مسار التنمية والاندماج في الحضارة المعاصرة. غير أن لدينا أيضا تاريخا مشتركا، وتناغم قيميا ماثلة لقيم الشعوب الأخرى في كوننا: السلام والأمن والاحترام والتعاون المتبادلين. ولا ريب أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، التي تقع في قلب القارة الأوروبية - الآسيوية، قد أسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في مساحة جغرافية سياسية شاسعة إلى حد كبير. ونأمل في اتساع رقعة الأمن المحيطة بمنطقتنا، كي يصبح كوننا منطقة ممتدة خالية من الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

ويشكل بروتوكول الضمانات عنصرا هاما من عناصر المعاهدة، وقد فُتح باب التوقيع عليه من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية - المملكة المتحدة، الصين، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا. وإذ توقع القوى الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول يتضمن ضمانات الأمن السلبية، فهي تلتزم بموجب ذلك بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في المعاهدة. وقد أيد الأمين

لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وقد شكّل دخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩ خطوة هامة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونتيجة لذلك، قدّمت بلدان المنطقة إسهاما ملموسا في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي، وفي مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد تسنى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى بفضل الجهود المشتركة البناءة التي بذلتها جميع دول آسيا الوسطى الخمس في سياق تطلعها إلى كفالة تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة، فضلا عن تهيئة الظروف اللازمة لتنمية ورخاء شعوبها.

وقد تكلمت كل من فيرغيزستان وأوزبكستان على مختلف المستويات - في سياق المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى - وتحقق الزخم اللازم لها عند انعقاد مؤتمر قمة دول آسيا الوسطى، المعقود في ألماتي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي اعتمدنا فيه إعلان ألماتي الداعي إلى تأييد فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وعقدنا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في طشقند مؤتمرا دوليا تحت شعار "آسيا الوسطى: منطقة خالية من الأسلحة النووية" فضلا عن التوقيع الرمزي على المعاهدة المتعلقة بإنشاء المنطقة في موقع سيميبلاتينسك الذي أجريت فيه التجارب النووية في عام ١٩٩١، بموجب مرسوم صادر عن رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف. وقد أغلقنا إلى الأبد - استنادا إلى إرادة شعب كازاخستان - مركز التجارب النووية في سيميبلاتينسك. وجمهورية فيرغيزستان هي الدولة المودعة للمعاهدة. لقد عقد أول اجتماع استشاري بشأن المعاهدة في تركمانستان في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وعقدنا في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ في طشقند الاجتماع الاستشاري الثاني للدول الأطراف في المعاهدة.

انتشار المواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي في منطقة آسيا الوسطى. وبالتالي، فقد برهنت منطقة آسيا الوسطى على استعدادها لتقديم إسهام هام في مكافحة الإرهاب الدولي والحيلولة دون وقوع المواد والتكنولوجيات النووية في أيدي الإرهابيين. ونعتقد أن الخطة يمكن أن تكون نموذجاً صالحاً للاعتماد في مناطق أخرى من العالم.

وبلدان آسيا الوسطى تناشد بقوة الدول والمنظمات الدولية ذات الخبرة والمعرفة في مجال إعادة تأهيل المواقع والأراضي الملوثة بالإشعاع تقديم المساعدة لها في القضاء على الآثار البيئية الناجمة عن تعدين خام اليورانيوم والأعمال ذات الصلة بتجارب الأسلحة النووية.

وفي مشروع القرار المتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى لهذه الدورة، ظل النص بوجه عام دون تغيير باستثناء تحديث تقني وإضافة الجملة التالية إلى الفقرة ٤ من المنطوق:

”إضافة إلى اعتماد خطة عمل للدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة وسط آسيا لتعزيز الأمن النووي في آسيا الوسطى ومنع انتشار المواد النووية ومكافحة الإرهاب النووي فيها“ (A/67/C.1/L.4/Rev.1، الفقرة ٤)

ومن الضروري التشديد على أن هذه المرحلة في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لم تكتمل. وفي هذا الصدد، ندعو، بصفتنا الدول التي وقعت على هذه المعاهدة في آسيا الوسطى، الدول والمناطق الأخرى في العالم إلى أن تحذو حذونا. ونأمل أن تتخذ جميع الأطراف المتأثرة بشكل مباشر التدابير العملية اللازمة لتنفيذ الاقتراح الداعي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ونأمل صادقين أن ينجح مؤتمر هلسنكي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

العام بان كي - مون نفسه النداء العاجل بشأن الاعتراف بآسيا الوسطى بصفتها منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونرحب بالتقدم المحرز مؤخراً فيما يتعلق بالاعتراف بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية المنشأة في وقت سابق، بما في ذلك تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة روسيا والولايات المتحدة، على البروتوكولات الملحقه بمعاهدتي بليندابا وبانكوك.

ونرحب ببدء العملية التشاورية مع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، شريطة توفير ضمانات الأمن السلبية، ونأمل في التوصل إلى نتيجة إيجابية على وجه الاستعجال ومن شأنها أن تساعد على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في المضي قدماً نحو عالم أكثر أمناً وخالٍ من الأسلحة النووية.

ونحن نعتقد أنه يجب عدم الاكتفاء بالترحيب بالرغبة الطوعية للدول في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ولكن تشجيعها أيضاً بكل وسيلة.

وفي القرارات ٨٨/٦١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٣/٦٣ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٤٩/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، رحبت الجمعية العامة بتوقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وأكدت أن إنشاء المنطقة يمثل خطوة هامة نحو تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وتشجيع التعاون في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفي إصلاح بيئة الأقاليم التي تضررت من التلوث الإشعاعي وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإسهاماً فعالاً في مكافحة الإرهاب الدولي ومنع وقوع المواد والتكنولوجيات النووية في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، وبالدرجة الأولى في أيدي الإرهابيين.

وفي الاجتماع التشاوري الثالث للدول الأطراف في المعاهدة الذي عقد في أستانا في ١٢ حزيران/يونيه، بحثت البلدان خطة العمل الإقليمية لتعزيز الأمن النووي ومنع

استعداد قاذفات القنابل الاستراتيجية. وهذه الخطوات تبرز حقيقة أن إلغاء حالة الاستنفار أمر ممكن وأنه يمكن التصدي للتحديات التقنية والسياسية. غير أنه يمكن بل ويتعين القيام بالمزيد للتصدي لمستويات الاستعداد العالية على نحو غير متناسب للعديد من الأسلحة النووية اليوم. ومما يثلج صدورنا النداءات العديدة الصادرة عن ضباط كبار سابقين من الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي يؤيدون فيها ضرورة وإمكانية خفض مستوى الاستعداد التبعوي للأسلحة النووية.

وفي ظل هذه الخلفية، ستقدم المجموعة التي أخذت الكلمة بالنيابة عنها اليوم مرة أخرى مشروع قرار بعنوان "تخفيض درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية". والهدف الرئيسي لمشروع القرار لا يزال دون تغيير في دعوته إلى اتخاذ مزيد من الخطوات العملية من أجل تخفيض درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية بهدف كفاءة إلغاء حالة الاستنفار القسوى لجميع الأسلحة النووية.

ومشروع القرار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ولا سيما التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالعمل على وجه السرعة لتحقيق جملة أهداف منها مراعاة المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية. ويرحب مشروع القرار بالفرص التي أتاحتها عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لمعالجة زيادة خفض الوضع التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية. وهو يقدر الحوار الجاري بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى ذات الصلة بترع السلاح النووي، ويتطلع إلى التقرير الذي ستقدمه الدول الحائزة للأسلحة النووية في عام ٢٠١٤ عن عملها في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا لعرض مشروع القرار المعنون "تخفيض درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية".

السيد لاغمر (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن سويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا بشأن مسألة تخفيض درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية.

دأبت بلداننا، لعدة سنوات وحتى الآن، على الدعوة إلى اتخاذ خطوات عملية للتعامل مع العدد الكبير من الأسلحة النووية التي لا تزال عند مستويات استعداد قصوى اليوم. ونحن لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء إبقاء أسلحة لديها القدرة التدميرية على قتل بلايين الناس وتشكل خطراً على بقاء البشرية في حالة استعداد قصوى. ونرى أنه من المخالف لإيقاع العصر ألا تكون هناك تخفيضات موازية في مستويات استعداد ترسانات أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية في الوقت الذي خفت فيه بدرجة كبيرة حدة التوتر الذي اتسم به المناخ الأمني الدولي إبان الحرب الباردة. ومما يدعو إلى القلق البالغ والمستمر أن الجوانب النظرية لتلك الحقبة، مثل مستويات الاستعداد القصوى، لا تزال باقية اليوم.

وليس ثمة خطأ في الإقرار بأن تخفيض درجة الاستعداد التبعوي لمنظومات الأسلحة النووية يشكل جزءاً أساسياً من عملية نزع السلاح النووي. وما زلنا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن اتخاذ إجراء في هذا الصدد من شأنه أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة على صعيد نزع السلاح النووي من خلال الحد من دور الأسلحة النووية في المذاهب النووية، وبالتالي في السياسات الأمنية بوجه عام.

ونقر ونرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن. فقد جرى خفض مستوى الاستعداد التبعوي للأسلحة النووية غير الاستراتيجية بشكل كبير، كما اتخذت قرارات بخفض درجة

فاعلة من غير الدول إلى هذه الأسلحة ما زالا يشكلان تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين يستدعي اتباع نهج عالمي.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم التزاما كاملا بدعم وتنفيذ وتعزيز معاهدات واتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار، مع التسليم بأن ثمة حاجة إلى إحراز تقدم في هذا الميدان، بما يتماشى مع الصكوك القائمة ذات الصلة، ومن خلال التفاوض بشأن المعاهدات الجديدة. إن الاتحاد الأوروبي يسهم بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمنا للجميع وفي تحقيق السلام والأمن لعالم بدون أسلحة نووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي الأهمية القصوى لقرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، والمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ويتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يخص بلوغ أعلى مستوى من الأمن النووي على الصعيد العالمي.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة منها، وعنصرها هاما فيما يخص زيادة تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي ضوء مخاطر الانتشار الحالية، فإننا مقتنعون بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مهمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويجب علينا الحفاظ على سلطتها وسلامتها وتعزيزهما.

وفي ذلك السياق، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بنتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠، وتوافق الآراء الذي جرى التوصل إليه بشأن خطة العمل، التي تشكل خريطة طريقنا المشتركة للمؤتمر

ومما يسعد بلدانا أن هناك زيادة مطردة في التأيد الذي يحظى به النص منذ تقديمه لأول مرة في عام ٢٠٠٧، وذلك من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها على السواء. وهذا التأيد القوي الذي يحظى به النص دليل على التزامنا الجماعي بتقليص دور الأسلحة النووية وإقرارنا بأن خفض مستويات الاستعداد خطوة مؤقنة هامة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتطلع إلى استمرار الدعم القوي لمشروع القرار في هذا العام وندعو جميع الدول إلى تأييده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا البوسغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

إننا نرحب ترحيبا حارا بالتقدم الذي أحرز في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ولا سيما الزخم الذي ولدته أحداث رئيسية من قبيل بدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في العام الماضي ونجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ والتي عقدت في هذا العام. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء المآزق المستمر منذ أكثر من عقد في مؤتمر نزع السلاح، والذي يمنعه من الوفاء بولايته، ولا سيما عدم شروعه في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وخطر احتمال وصول جهات

في بروكسل يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونأمل أن يتيح الاجتماع إجراء تبادل علني للآراء بين المشاركين من المنطقة المعنية وخارجها بشأن جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتعيين وكيل وزارة خارجية فنلندا، ياكو لايفافا، ميسرا واختيار فنلندا حكومة مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢. وما فتئ الاتحاد الأوروبي على اتصال وثيق بالميسر، ورحب بتقريره الذي قدمه خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥. وفي المرحلة التي تسبق مؤتمر عام ٢٠١٢ وما بعده، فإننا نتطلع إلى مواصلة العمل مع الميسر وجميع الأطراف المهتمة وذات المصلحة من أجل إحراز تقدم في عملية إقامة منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

كما أن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزما بضمان أفضل شروط السلامة والأمن وعدم الانتشار فيما يخص البلدان الراغبة بشكل مسؤول في تطوير قدراتها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. إننا نشدد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد، ونعيد التأكيد على رغبتنا في تعزيز اتفاقات الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي بوصفهما معيارا دوليا للتحقق المقبول على الصعيد العالمي. كما يسهم الاتحاد الأوروبي أيضا في تعزيز قدرات الخدمات التحليلية لضمانات الوكالة، وفيما يخص تمويل مختبر المواد النووية. ونؤيد الدعوة الدولية الداعية إلى رفع مستوى سلامة محطات الطاقة النووية لأعلى مستوى، وتعزيز تدابير السلامة النووية في جميع أنحاء العالم. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية العمل المضطلع به بشأن النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي، ويقدم الدعم المالي للاحتياطي المستقبلي للوكالة، من اليورانيوم المنخفض التخصيب.

الاستعراض لعام ٢٠١٥، وباقي التدابير الواردة في وثيقته الختامية (انظر (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). وأكدت بالتالي، الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التزامها المشترك بالحفاظ على سلامة المعاهدة وإعادة التأكيد على أهميتها. وفي الوقت نفسه، إتمدت تدابير ترمي إلى تعزيز تنفيذ نظام المعاهدة. ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ويدعو الدول التي لم توقع أو تصادق عليها بعد، إلى أن تنضم إلى المعاهدة بصفتها دول غير حائزة للأسلحة النووية.

وندعو الدول الأطراف في المعاهدة إلى مواصلة العمل بنشاط، دون تأخير، وبطريقة متوازنة، بشأن خطة العمل التطلعية الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، الرامية إلى تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث. وفي هذا الصدد، نرحب باجتماعات المتابعة التي عقدتها الدول الحائزة للأسلحة النووية، للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١١ في باريس وواشنطن العاصمة في عام ٢٠١٢، فضلا عن مبادرات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تعزز تنفيذ الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠. ومهدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي عقدت في فيينا في أيار/مايو من هذا العام، الطريق لانطلاق سلسة لدورة الاستعراض الجديدة للمعاهدة.

ورحب الاتحاد الأوروبي بإعادة تأكيد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على قرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ١٩٩٥، بشأن الشرق الأوسط، والتصديق على اتخاذ خطوات عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل لذلك القرار. وفي هذا الصدد، يسر الاتحاد الأوروبي أن يعلن عن عقد اجتماع متابعة للحلقة الدراسية الناجحة التي عقدت في بروكسل خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١١، مرة أخرى

المحض لبرنامج إيران النووي، على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد قدمت مقترحات واضحة وذات مصداقية خلال الأشهر الأخيرة فيما يخص اتخاذ خطوة أولية لبناء الثقة التي ستعالج الشواغل الرئيسية الفورية، وتركز على أنشطة التخصيب التي نسبتها ٢٠ في المائة، بشكل شامل، إلى جانب الخطوات المتبادلة التي من شأنها أن تفيد إيران. إننا نحث إيران مرة أخرى على المشاركة بجدية وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة التي ستتيح استعادة الثقة بشكل عاجل.

إننا ندين بشدة محاولات كوريا الشمالية إطلاق الصواريخ التي قامت بها في ١٣ نيسان/أبريل، الأمر الذي يشكل انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تتخلى عن جميع البرامج النووية والقذائف التسيارية، بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن تمتنع عن اتخاذ إجراءات استفزازية أخرى. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام من جديد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتلبية طلبات الوكالة المتعلقة بالوصول إلى الأشخاص والوثائق والعتاد والمنشآت.

يشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ حيال المخاطر التي يسببها انتشار القذائف التي يمكن استخدامها لإيصال أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك القذائف التسيارية ذات المدى البعيد على نحو متزايد، علاوة على تطور تكنولوجياها. فقد أحرقت العديد من التجارب للقذائف المتوسطة المدى خلال السنوات الأخيرة خارج نطاق النظم القائمة المتعلقة بالشفافية والإخطار المسبق، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، وخاصة

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات انتشار كبيرة يجب معالجتها بشكل حازم. وتعد برامج إيران النووية والصاروخية التي تتحدى العديد من قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإجراء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، اختبارا للأجهزة المتفجرة النووية، وآليات الإيصال، أكثر الأمثلة إثارة للقلق في هذا الصدد. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن عدم امتثال سوريا لاتفاق ضماناتها واستمرار عدم تعاونها مع الوكالة، ولا يزال على مجلس الأمن التصدي لذلك. وحتى في هذه الحالة، تظل السلطات السورية مسؤولة عن المعالجة العاجلة لعدم التزامها مع اتفاق ضماناتها وعن التعاون بشكل عاجل وشفاف مع الوكالة، من أجل توضيح المسائل المرتبطة بدير الزور وباقي المواقع وعن تنفيذ بروتوكول إضافي في أقرب وقت ممكن.

واستمرت الشواغل الدولية بشأن الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني، ونتج عنها اعتماد مجلس محافظي الوكالة آخر قرار له بشأن إيران في ١٣ أيلول/سبتمبر، الذي حث إيران على أن تمتثل تماما وبدون تأخير لجميع التزاماتها. بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تلي متطلبات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي قررت بأن تعاون إيران بشأن جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة، هو أمر ضروري وملح لاستعادة الثقة الدولية.

ويظل هدف الاتحاد الأوروبي تحقيق تسوية شاملة ومتفاوض بشأنها في الأجل الطويل. وتظل مجموعة ٣+٣، المكونة من الاتحاد الروسي وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بقيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، حازمة وواضحة وموحدة فيما يخص السعي إلى التوصل إلى حل دبلوماسي سريع لقلق المجتمع الدولي، بخصوص الطابع السلمي

ونعيد تأكيد دعمنا للفريق العامل التابع لمجموعة الثمانية المعني بالشراكة العالمية، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمرات قمة الأمن النووي، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ومبادرة الحد من التهديدات العالمية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ويدعو الاتحاد الأوروبي الأعضاء في لجنة زانغر، ومجموعة موردي المواد النووية إلى مواصلة تقاسم خبراتهم في مجال الرقابة على الصادرات كي تتمكن جميع الدول من الاستفادة من عملهم وتنفيذهم للإجراءات المتعلقة بذلك المجال. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أهمية تعزيز المبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية، على النحو المتفق عليه في الجلسة العامة لعام ٢٠١١، ويشدد على أن وجود بروتوكول إضافي نافذ يشكل شرطا لتوريد المواد النووية في إطار مجموعة موردي المواد النووية. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بعملية الاستعراض الجارية لقوائم مراقبة مجموعة موردي المواد النووية.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية قصوى لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، واستكمال نظام التحقق التابع لها. وإذ يعرب الاتحاد الأوروبي عن تأييده للأحكام الواردة في البيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشأن بدء نفاذ المعاهدة في وقت مبكر، المعقود في ٢٧ أيلول/سبتمبر، يرحب بالجهود المتواصلة الرامية إلى تحقيق بدء نفاذ المعاهدة، بل إنه شارك دبلوماسيا في ذلك الصدد مع البلدان التي لا يزال يتعين عليها التوقيع على المعاهدة أو التصديق عليها. ونرحب بالتصديقات الأخيرة على المعاهدة من قبل جمهورية أفريقيا الوسطى، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وغينيا، وغواتيمالا، واندونيسيا، بوصفها من دول المرفق الثاني. ونكرر نداءنا إلى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة دول المرفق الثاني، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة

من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإيران، الأمر الذي يعمق الشعور بالقلق.

ويشكل توفير ضمانات موثوقة فيما يتصل بوفاء الدول بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار أحد العناصر التي لا غنى عنها لنظام عدم الانتشار. ونشدد على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى إبرام اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن إنفاذهما في أقرب وقت ممكن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمنع الإرهاب النووي والإشعاعي، وخاصة عبر صندوق الأمن النووي، الذي يساهم فيه الاتحاد الأوروبي بتبرعات كبيرة. ونرحب أيضا بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مكافحة الإرهاب النووي الذي نظمه الأمين العام وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب خلال الأسبوع الوزاري الذي عقد في ٢٨ أيلول/سبتمبر.

يؤيد الاتحاد الأوروبي جميع التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية والمواد المتصلة بها، علاوة على منعهم من الحصول على نظم إيصال تلك الأسلحة والمواد الإشعاعية. ونشدد في هذا السياق، على ضرورة الامتثال للالتزامات بموجب قرارات مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ١٩٧٧ (٢٠١١) وندعو إلى تحسين أمن المصادر المشعة. ويساعد الاتحاد الأوروبي - عن طريق دعم إنشاء مراكز الخبرة الإقليمية الرفيعة المعنية بالمسائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية - على بناء القدرات اللازمة للتخفيف من المخاطر المتصلة بتلك المواد.

الانشطارية، فضلا عن إجراء مناقشات موضوعية بشأن جميع المسائل الأساسية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونرحب بمبادرات الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالنهوض بمسألة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقدم الاتحاد الأوروبي العديد من المقترحات المحددة أثناء المناقشة التي نظمتها الجمعية العامة على نطاق أوسع في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١. ونحن على استعداد للعمل معكم أثناء هذه الدورة، سيدي الرئيس، ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف استكشاف خيارات ملموسة وعملية أخرى أيضا بهدف المضي قدما بمفاوضات عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشدد على ضرورة نزع السلاح العام وإحراز تقدم في جميع مجالات نزع السلاح. وتؤدي الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية معا دورا هاما في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتشجيع المزيد من النظر في الضمانات الأمنية، ويرحب بالتعديلات التي أجرتها كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة لموقفيهما النوويين.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بشكل طوعي فيما بين دول المناطق المعنية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩. ونأمل أن تتم تسوية المسائل المتعلقة ذات الصلة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عبر إجراء مشاورات معمقة، وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح وبتوافق جميع الأطراف المعنية. ونرحب في هذا الصدد، بالتقدم المحرز في المفاوضات الأخيرة بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بشأن إنشاء منطقة خالية من

على وجه الاستعجال ودون شروط. وإلى حين بدء نفاذ المعاهدة، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى الالتزام بوقف اختياري للتفجيرات المتعلقة بتجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، علاوة على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع الالتزامات والأحكام الواردة في المعاهدة.

والاتحاد الأوروبي مدرك للقيمة الأساسية لنظام التحقق بموجب معاهدة الحظر الشامل بوصفه أداة تشجع على التعاون الدولي وبناء الثقة. ومن أجل تعزيز قدرات التحقق هذه، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم اللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية عبر تمويل محدد مخصص من قبل الاتحاد الأوروبي للعديد من المشاريع التي يجري تنفيذها لتعزيز قدرات المنظمة في مجال التحقق، فضلا عن تيسير مشاركة البلدان النامية في نظام التحقق.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للتفاوض، تماشيا مع الوثائق المتفق عليها في مؤتمر نزع السلاح، ومع معاهدة الحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك أحكام التحقق، بوصفها وسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي غضون ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي الدول المعنية التي لم تفعل بعد، إلى الإعلان عن وقف اختياري لإنتاج تلك المواد وتنفيذه على وجه الاستعجال، وأن تعمل على تفكيك أو تحويل المرافق القائمة المخصصة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، كي تقتصر على الاستخدامات غير المتفجرة فحسب. ونرحب في هذا السياق، بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي أعلنت وفقا لاختيارها ونفذت تفكيك منشآتها من ذلك القبيل.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية التغلب على الجمود في مؤتمر نزع السلاح. وندعو جميع الوفود إلى التحلي بالمرونة والشروع فورا في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد

ونحضر الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات من أجل إجراء المزيد من التخفيضات في ترسانتيهما النووييتين، بما في ذلك الأسلحة غير الاستراتيجية. ونهيب بهما وبجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية أن تضمنها في عملياتها الرامية إلى التحديد العام للأسلحة ونزع السلاح بغية تخفيضها والقضاء عليها، مع الإقرار بأهمية تعزيز الشفافية وتدابير بناء الثقة دفعا لعملية نزع السلاح النووي إلى الأمام.

لا تزال هناك تحديات خطيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ويجب أن نواجهها بعزم. ونلاحظ بارتياح تنامي الزخم المؤاتي لإحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى اغتنام هذه الفرصة والعمل معا لجعل العالم مكانا أكثر أمانا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أوجه انتباه الوفود إلى أمرين. إنني أدرك أهمية وفائدة إجراء مشاورات سعيًا إلى حشد التأييد لمشاريع القرارات، ولكنني أرجو من الأعضاء التفضل بخفض مستوى الضوضاء حتى لا يسبب ذلك إزعاجا للمتكلمين. ثانياً، أود أيضا أن أحض المتكلمين على عدم تجاوز الوقت المعقول للإدلاء ببيان.

أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ليعرض مشروع القرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي".

السيد ليندل (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء السبعة في ائتلاف البرنامج الجديد: أيرلندا، البرازيل، جنوب أفريقيا، مصر، المكسيك، نيوزيلندا، وبلدي السويد. يعرض التحالف، مرة أخرى، مشروع قراره المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بتزع السلاح النووي". لقد عمّم نص مشروع القرار على جميع الوفود، وأغتنم هذه الفرصة لأتكلم عن عناصره الرئيسية.

الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن وسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يعتبر وسيلة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ونحن ملتزمون بالسعي إلى نزع السلاح النووي بما يتفق والمادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار، ونرحب بالتخفيض الكبير لترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية ونُظّم إيصالها منذ انتهاء الحرب الباردة، علاوة على الترحيب بالخطوات الهامة التي اتخذتها اثنتان من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد. ونشدد على ضرورة مواصلة التخفيض الشامل للمخزون العالمي للأسلحة النووية، وخاصة من قبل الدول التي لديها كبرى الترسانات.

ونسلم في هذا السياق بتطبيق مبادئ اللارجعة والتحقق والشفافية الموجهة لجميع التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة - التي أكدها مجددا المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ - بوصفها إسهاما في إنشاء وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على النطاق الدولي، مع الأخذ في الاعتبار بهذه الشروط. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق مزيد من الشفافية لدعم إحراز تقدم جديد في مجال نزع السلاح. ويرحب الاتحاد الأوروبي بزيادة الشفافية التي أبدتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأسلحة النووية التي تحوزها تلك الدول، وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ونرحب ببدء نفاذ المعاهدة الجديدة بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية والحد منها لعام ٢٠١٠ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويشير الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد، إلى استمرار وجود ترسانات كبيرة منتشرة ومكدسة دون أن تشملها الاتفاقات الرسمية المتعلقة بتحديد الأسلحة.

ويؤكد مشروع القرار مجدداً مناقشتنا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقلل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات الأمنية. كما يشير إلى أهمية كفالة الإزالة التي لا رجعة فيها لكل المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة لصنع الأسلحة، ويلاحظ الحاجة إلى تطوير قدرات وترتيبات التحقق من نزع السلاح النووي. والموضوع الأخير كان موضوعاً لورقة عمل قدمها ائتلاف البرنامج الجديد في اجتماع عام ٢٠١٢ للجنة التحضيرية. في إطار التشديد على أهمية تعددية الأطراف، يحض مشروع القرار على تنفيذ التوصيات الثلاث لخطوة عمل معاهدة حظر الانتشار النووي فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح.

ويرحب مشروع القرار بما حدث من تطورات إيجابية على الصعيدين الثنائي والإقليمي. وفي هذا السياق، يذكر بأن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد حث الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مواصلة المناقشات بشأن تدابير متابعة اتفاق ستارت الجديد من أجل تحقيق تخفيضات أكبر في ترسانتيهما النوويتين، ويشجع على توسيع نطاق هذه العملية بغية إشراك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أيضاً.

يؤكد مشروع القرار على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ويحث على مواصلة الجهود لضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ويدعو ائتلاف الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقديم تقارير شاملة وموضوعية عن تعهداتها في إطار الإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ إلى اللجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤ من أجل تمكين المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ من التقييم والنظر في الخطوات التالية اللازمة للتنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة في سبيل تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

كما أشرنا في بياننا في المناقشة العامة (انظر A/C.1/67/PV.2)، فإن ائتلاف البرنامج الجديد ما يرح على التزامه بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وما فتنتنا نعمل من أجل تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي تنفيذاً تاماً في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وما تلاها من الالتزامات المتفق عليها في مؤتمرات الاستعراض للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وهكذا فإن مشروع القرار يعالج عدداً من مسائل نزع السلاح النووي التي لا بد من إحراز تقدم بشأنها من أجل عالم خال من الأسلحة النووية.

من خلال مشروع القرار، نؤكد من جديد ضرورة أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات ملموسة وشفافة وقابلة للتحقق منها ولا رجعة فيها للقضاء على جميع أنواع الأسلحة النووية. ويبرز مشروع القرار أيضاً عناصر مهمة مثل العواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية، والأهمية الحيوية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقيمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

وإذ يدعو مشروع القرار إلى الامتثال التام لجميع المقررات والقرارات والالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، فإنه يوجه الانتباه بوجه خاص إلى العناصر الواردة في الإجراء ٥ من خطة العمل لعام ٢٠١٠. ويدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ هذه العناصر في الوقت المناسب، وأن تقدم تقارير عن ما تبذله من جهود. ويشدد على أهمية أنشطة الشفافية، ويحض على التوصل إلى اتفاق على صيغة موحدة لتقديم التقارير.

لقد وُضع الأساس للعمل من أجل بلوغ التزامات ٢٠١٠ في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في دورة الاستعراض الحالية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقدت القيادة البالغة الحنكة للسفير وولكوت ممثل أستراليا في فيينا في أيار/مايو.

الانتشار جرت بسلاسة، وبطريقة عملية. اتخذت جميع القرارات الإجرائية اللازمة للشروع في دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على جناح السرعة صبيحة ٣٠ نيسان/أبريل، مما أتاح للجنة التحضيرية إجراء مداولاتها الموضوعية.

شغل كرسي الرئاسة السيد بوكاوسكاس (ليتوانيا)،
نائب الرئيس

لقد كان واضحا من المشاورات الأولية التي أجريتها أن الدول الأطراف كانت تسعى إلى إجراء مناقشة بناءة بشأن العمل المهم المتعلق بتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما من خلال خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ومن رأي، في واقع الأمر، أن النتيجة الأهم التي خرجت بها الدورة الأولى للجنة التحضيرية هي أن الدول الأطراف صبت تركيزها على خطة العمل. وبهذه الطريقة أظهرت التزامها المستمر بخطة العمل وقامت بتكريسها فعليا لتكون قاعدة للمضي قدما نحو تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنظر إلى اتساع نطاق خطة العمل وتفصيلها وطموحها، لم يكن هذا أمرا مضمونا. هذه نتيجة مهمة، ويعود الفضل فيها، بطبيعة الحال، إلى الدول الأطراف نفسها.

وكان الهدف من الموجز الوقائي الذي أعدته وقدمته إلى اللجنة التحضيرية باعتباره ورقة عمل عرض خلاصة هذه المناقشات على عمقها واتساعها. وآمل أن يساعد هذا الموجز الدول الأطراف في استعداداتها للدورة الثانية للجنة التحضيرية المقرر عقدها في جنيف في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣.

وفي ملاحظاتي الاستهلاكية والختامية في اجتماع اللجنة التحضيرية، تحديت الدول الأطراف أن يطرح هذا السؤال: "هل نسير بصورة جماعية في الاتجاه الصحيح؟". وفي ذلك الوقت، لم أطلب إجابة. ولم يكن أحد من المشاركين في الاجتماع يتوقع أن تصدر الدول الأطراف أحكاما جماعية في

وما برح ائتلاف البرنامج الجديد يناشد إسرائيل وباكستان والهند الانضمام إلى المعاهدة بصفة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإلى وضع مرافقها تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التراجع عن ما أعلنته من انسحابها من معاهدة عدم الانتشار وإنهاء برنامج أسلحتها النووية بشكل يمكن التحقق منه.

ويؤكد الائتلاف معارضته لأي تجارب للأسلحة النووية. ونشدد على أهمية التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها، نظرا لأهميتها الجوهرية للجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونرحب ترحيبا حارا بجميع ما جرى مؤخرا من تصديقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وننظر بإيجابية إلى ما أعربت عنه بعض الدول من العزم على مواصلة عملية التصديق وإكمالها.

ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار، ونأمل في أن يتواصل هذا العام تنامي التأييد الذي ظل يحصدته القرار في السنوات الأخيرة. نحن على ثقة من أن الوفود ترغب في الانضمام إلينا في الإعراب عن رغبتها القوية في أن تشهد التنفيذ الكامل لعناصر نزع السلاح الواردة في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تحرز تقدما نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد وولكوت (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في معرض الإعراب عن مدى سروري وأنا أراكم، سيدي، وأنتم تتبوؤون مقعد الرئاسة وتتولون قيادة أعمال هذه اللجنة المهمة. آخذ الكلمة بصفتي رئيس الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن أول دورة اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم

ولأنني قادم من بلد قدم تقريراً مفصلاً عن تنفيذ خطة عمل وطنية إلى اللجنة التحضيرية، فإنني أشجع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على تقديم تقارير شاملة قدر الإمكان. وذلك يزيد الضغط على الدول الأخرى لتصبح أكثر شفافية.

ونحن لن نحافظ على الزخم إلا إذا واصل أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية النظر إلى خطة العمل باعتبارها شيئاً مملوكاً لنا بصورة جماعية. وجميع الدول الأطراف تنفذ خطة العمل بمسؤوليات مختلفة من حيث الثقل في ما يتعلق بجميع ركائز المعاهدة وبقدرة مختلفة، ولكن الخطة ملك لنا جميعاً. وتحت هذه الملكية الجماعية خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية ويجب الحفاظ عليها. ويتعين علينا أيضاً أن نركز على المستقبل بأفكار خلاقة حقاً. وقد لمسنا بعضها في فيينا. وسنكون بحاجة إلى المزيد منها فيما تمضي دورة الاستعراض قداماً وإلى الحصول على صورة أوضح لحالة التنفيذ.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن الدول الأطراف قد جاءت إلى اللجنة التحضيرية بشعور قوي بالواقعية، وهو شعور قوي بالمرحلة التي وصلنا إليها في دورة الاستعراض الجديدة، ويادراك لأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ كانت إنجازاً حقيقياً جديراً بالتبجيل. وأتاحت لنا فيينا فرصة لتقييم ما حققناه على مدى السنتين السابقتين ولتحسين فهمنا لنطاق تحديات التنفيذ التي تواجهنا فيما نستهل النصف الثاني من دورة الاستعراض. وحقيقة أن دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٢ وفرت لنا قاعدة صلبة يمكننا المضي قداماً استناداً إليها لا تؤذن - وأكرر لا تؤذن - بعقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٥. فذلك ستحدده جهودنا وإرادتنا السياسية. وأنا أتطلع إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية في جنيف في غضون ستة أشهر وإلى مساعدة الرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية في الحفاظ على الزخم اللازم.

هذه المرحلة المبكرة من دورة الاستعراض بشأن ما إذا كنا في طريقنا نحو تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠.

غير أنني سأرد في الوقت الحالي على ذلك السؤال بالإيجاب ولكن مع بعض التحفظات المعلنة، نظراً لحجم التحديات التي تواجه أعضاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تنفيذها فيما تقترب من عام ٢٠١٥. فقد اتضح من المداولات التي جرت خلال الاجتماع أن حالة تنفيذ خطة العمل لا تزال متفاوتة، ولكنه أمر غير مستغرب. وحتى مع أخذ صعوبة قياس تنفيذ العديد من الإجراءات بعين الاعتبار، فإن تنفيذ الركيزة ٣، "استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية" متقدم بوضوح عن تنفيذ الركيزة ٢، "عدم الانتشار" ثم الركيزة ١، "نزع السلاح". وتنفيذ قرار عام ٢٠١٠ المتعلق بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن الشرق الأوسط يشهد مشاورات مستمرة يجريها الميسر والجهات المشاركة في عقد المؤتمر. وبطبيعة الحال، فإن ذلك لا يزال عملاً هاماً قيد التنفيذ.

وقدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بياناً مفصلاً للغاية إلى اللجنة التحضيرية، ولكنها بحاجة إلى أن تظهر حتى قدراً أكبر من القيادة، وخاصة بتقديم المزيد من التقارير. وهناك مستوى مرتفع من التوقعات من الدول الحائزة للأسلحة النووية في دورة الاستعراض هذه، ولا سيما تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقارير عن التزاماتها بترع السلاح بموجب الإجراء ٥ خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية في عام ٢٠١٤. وهناك اهتمام حقيقي بما تفعله هذه الدول للوفاء بالتزاماتها وظماً للحصول على معلومات بهذا الخصوص. وقد يكون ذلك تحدياً، لكن يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تروي هذا الظماً للحصول على معلومات. والشفافية الفعالة في مصلحتها.

وفي الوقت نفسه، فإن الشفافية الفعالة في مصلحة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ولا رجعة فيها في أوساط الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهي تشمل التفكيك الأحادي الجانب والذي لا رجعة فيه لمرافق إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم للأسلحة النووية؛ وتخفيض عدد الرؤوس الحربية النووية بواقع النصف؛ والتفكيك الكامل لعنصر الأسلحة أرض - أرض لدينا؛ وتخفيض مكوناتنا المحمولة جوا ومكوناتنا التي توجد قواعدها في البحر بنسبة ٣٠ في المائة؛ وتفكيك مواقعنا للتجارب النووية تماما. وقد كنا، إلى جانب المملكة المتحدة، أول دول حائزة للأسلحة النووية تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفرنسا لا تنوي المشاركة في أي سباق تسلح. ونحن نلتزم بمبدأ التقيد الصارم بحد الكفاية. وبعبارة أخرى، نحن نحافظ على ترسانتنا عند أدنى مستوى ممكن يتماشى مع البيئة الاستراتيجية والرادع النووي الفرنسي، المصمم فحسب للظروف القصوى للدفاع المشروع عن النفس، لا يتنافى بأي شكل مع القانون الدولي، كما جاء في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

ومن الواضح أنه يتعين علينا مواصلة العمل من أجل إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع. وبلاشتراك مع زملائنا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تعاوننا سريعا وعلى نحو لم يسبق له مثيل في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠١٠. وفي أعقاب مؤتمر المتابعة الأول لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في باريس في عام ٢٠١١، كان المؤتمر الذي عقدته الدول الخمس الدائمة العضوية في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه من هذا العام ناجحا. وفي هذا الصدد، فإننا نعمل على بناء الثقة المتبادلة والشفافية، وهما أمران في غاية الأهمية لجهود نزع السلاح مستقبلا، وبشأن أفضل السبل لتقديم تقارير فعلية عن التقدم المحرز والإجراءات المتخذة لتنفيذ خطة العمل. وقد جرى للتو إنشاء فريق خبراء مكلف بوضع مسرد بالتعاريف المشتركة للمصطلحات النووية تحت

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. لقد شهدنا تطورات إيجابية في المجال النووي في هذا العام. ومع ذلك، فإن الزيادة في الانتشار النووي واستمرار قصور تعددية الأطراف لا يزالان من دواعي القلق الرئيسية. وأود أن أتكلم أيضا عن الكيفية التي تنظر بها فرنسا إلى هذه العناصر المختلفة.

وأود أولا أن أشيد بإجمالي التقدم الذي أحرزته الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. فبفضل المهبة والروح المهنية لزميلنا السفير بيتر وولكوت، الذي تكلم من فوره، وتصميم جميع أطراف المعاهدة على الحفاظ على توافق الآراء الذي تحقق في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، تمكنا من إطلاق هذه الدورة الجديدة بالاعتماد السريع للنظام الداخلي وإجراء مناقشات متعمقة حول تنفيذ خطة العمل، التي تمثل خريطة الطريق المشتركة بالنسبة لنا والتي تحدد أهدافا كبيرة في ما يتعلق بالركائز الثلاث جميعها. كما تمكنا من مناقشة الموضوعين الرئيسيين المتمثلين في الانسحاب من المعاهدة والامتثال للالتزامات بعدم الانتشار.

وأود أيضا أن أثنى على السيد ياكو لايفا للعمل الذي قام به منذ تعيينه قبل عام واحد فقط. وقد دعمناه بصورة كاملة وسواصل القيام بذلك في الفترة السابقة على انعقاد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والمقرر عقده في نهاية هذا العام.

بشأن موضوع جهود نزع السلاح، فإن بلدي لم يُضيق وقتنا وشرع في العمل من أجل تحقيق الأهداف المحددة في خطة العمل لعام ٢٠١٠. وأود أولا أن أشير إلى بعض الإجراءات التي اتخذناها في الماضي، وبعضها إجراءات فريدة

تواصل إيران انتهاك اتفاق الضمانات الخاص بها وقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وآخر تقرير للوكالة والمؤرخ ٣٠ آب/أغسطس يخلص إلى أن إيران لم تغير موقفها؛ وأنها تواصل أنشطة تخصيب اليورانيوم، وخصوصا في موقع فوردو حيث تضاعفت القدرة على تخصيب اليورانيوم؛ وأن مخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة ٣,٥ في المائة و ٢٠ في المائة يواصل النمو دون وجود أي هدف مدني ذي مصداقية؛ وأنها لم تعرض التعاون بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي؛ وأنها تنخرط في أنشطة إخفاء في ما يتعلق بموقع بارشين العسكري الذي تشتهب الوكالة أن إيران استخدمته في إجراء تجارب لصنع جهاز عسكري. وفي ضوء هذا الوضع، فإننا نرحب باعتماد مجلس المحافظين لقرار جديد بشأن إيران في ١٣ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وكما أكد رئيس الجمهورية الفرنسية في وقت مبكر من هذه الدورة للجمعية العامة،

”فرنسا لن تقبل تلك الأعمال، التي لا تهدد الأمن في المنطقة فحسب بل تهدد السلام في جميع أرجاء العالم... إننا على استعداد لفرض جزاءات جديدة، ليس لمعاقبة شعب إيران العظيم، ولكن لنبلغ قاداته بأن الكيل طفق وبأنه يجب استئناف المفاوضات قبل فوات الأوان“ (A/67/PV.6، صفحة ٥٨)

وفرنسا مصممة، بالتعاون مع شركائها في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، على إيجاد حل دبلوماسي طويل الأجل لهذه الأزمة، استنادا إلى إنفاذ قرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية. ونأمل أن ترد إيران بشكل بناء على مقترحاتنا وأن تتفاوض بجدية. وإذا لم يحدث ذلك، سنواصل مع شركائنا المقربين تصعيد الضغوط الدبلوماسية على إيران، ولا سيما بفرض جزاءات جديدة.

رعاية الصين لتيسير مناقشاتنا وبناء الثقة المتبادلة. والأعضاء الخمسة الدائمون لا يزالون ملتزمين تماما بتشجيع بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب وبدعم البدء فورا في مفاوضات حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. ما فتى بلدي يدعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. والنهج الإقليمي يمثل بالفعل مسار عمل هاما لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد، بالتعاون مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية، للتوقيع على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، وقعنا أيضا على إعلانين موازيين مع منغوليا بشأن مركز الدولة الخالية من الأسلحة النووية لذلك البلد.

والدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة في ما يتعلق بتزع السلاح، وهي مسؤولية لن يتهرب منها بلدي فيما يسعى جاهدا إلى الامتثال لخريطة الطريق لعام ٢٠١٠. ومع ذلك، لا بد لي من أن أؤكد إلى أي مدى يمثل تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار أيضا مسؤولية بالنسبة لنا جميعا. وقد سبق أن شددت على الأهمية الخاصة لتصديق إندونيسيا مؤخرا على معاهدة حظر التجارب. وتجدر الإشارة أيضا بتصديق غينيا وغواتيمالا على المعاهدة منذ الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

ونزع السلاح يتوقف في المقام الأول على الثقة المتبادلة بين الدول وعلى التصور العام للأمن. ولا يمكن القيام به دون إيلاء الاعتبار للبيئة الاستراتيجية التي نعيش فيها وتطور التهديدات. والانتشار لا يزال يشكل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين. فهو يعوق تطوير التعاون النووي المدني بتقويضه للثقة. كما أنه يمثل عقبة أمام التقدم في نزع السلاح النووي. وبلدي سيبدل كل جهد ممكن لتعزيز العمل ضد الانتشار.

وثمة حاجة ملحة إلى أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح في النهاية برنامج عمل استنادا إلى الوثيقة CD/1864 التي جرت الموافقة عليها بتوافق الآراء في عام ٢٠٠٩ بعد سنوات من المناقشات. وإطلاق مفاوضات من أجل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل في الواقع الخطوة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح النووي بعد معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيث أن المواد الانشطارية هي المادة الخام للأسلحة.

ومؤتمر نزع السلاح يمثل الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المكلفة بالتفاوض على معاهدات عالمية بشأن نزع السلاح، وهو يحظى بتقدير كبير في نظر عدد كبير من البلدان، بما في ذلك بلدي. وقد حقق المؤتمر العديد من النجاحات، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة ومعاهدة حظر التجارب النووية، وذلك على سبيل المثال لآخر النجاحات لا أكثر. والحالة الراهنة، الناشئة عن معارضة بلد واحد، محبطة على نحو له ما يبرره، وذلك لبلدي في المقام الأول. وقد طُرحت أفكار عديدة ومتنوعة بشأن كيفية التغلب على هذا المأزق، ولكن خيرة مؤتمر نزع السلاح وخصائصه، ولا سيما قاعدة توافق الآراء ومشاركة جميع الدول التي تملك قدرات رئيسية في المجال النووي، يضمنان أيضا أن تكون الاتفاقات التي سيتفاوض عليها عالمية حقا وأن تسهم إسهاما حقيقيا في الأمن الدولي. ويتعين علينا أخذ ذلك بعين الاعتبار إذا ما أردنا تفادي أن نجد أنفسنا على الطريق الخطأ.

لقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات ملموسة وواقعية، مع التركيز على اتباع نهج تدريجي حيال نزع السلاح. وفي ضوء هذه المعايير، سننظر في مشاريع القرارات المتعلقة باستئناف المفاوضات.

وكوريا الشمالية تواصل كذلك برنامجها للقذائف النووية والتسيارية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. ويمثل التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لبرنامج القذائف النووية والتسيارية الكوري الشمالي أولوية أيضا للمجتمع الدولي الذي أدان بشدة إطلاق كوريا الشمالية لصاروخ في ١٣ نيسان/أبريل. ويجب على كوريا الشمالية الامتثال لجميع التزاماتها الدولية والامتناع عن أي عمل آخر قد يقوض الأمن الإقليمي والدولي. وأحيرا وليس آخرا، فإنه لم يتم تسليط الضوء بعد على أنشطة سوريا النووية.

بخصوص عدم الانتشار، ينبغي لنا أولا وقبل كل شيء دعم عمل الوكالة الدولية لضمان احتفاظ نظام ضماناتها بفعاليتها الكاملة. وعلى وجه الخصوص، فإننا ندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، التي لم تترم بعد اتفاق ضمانات شاملة للوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة من المعاهدة، إلى القيام بذلك. وعلاوة على ذلك، فإن فرنسا تعتبر التنفيذ المشترك لاتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي يجب أن يشكل معيار التحقق من تحقيق أهداف المادة الثالثة (١) من المعاهدة. وثمة تقدم حقيقي نحو إضفاء طابع عالمي على البروتوكول الإضافي ولكنه غير كاف.

لنتحول الآن إلى مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. يحاول المجتمع الدولي منذ سنوات العثور على أفضل وسيلة لاستئناف هذه المحادثات. وقد ولد هذا الوضع مشاعر الإحباط المتزايد التي نتشاطرها. وفات أوان إجراء مزيد من المناقشات بشأن ترتيب الأولويات. فالإجراء ١٥ من خطة عمل معاهدة عدم الانتشار يدعونا إلى البدء فوراً في التفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وهذه الأولوية تجد صداها في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) وفي القرار الذي تتخذه الجمعية العامة سنويا.

لخفض حجم ترساناتها النووية. ونشجعها على عدم التوقف عند هذا الحد ولكن إجراء مزيد من التخفيضات في جميع أنواع الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى هذه الجهود، لا بد من أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية نزع السلاح على أساس متعدد الأطراف من أجل تقربنا من بلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وفي الواقع، فإن الإجراء ٥ من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ فوراً عدداً من التدابير الملموسة لنزع السلاح.

في هذا الصدد، ترحب اليابان بالاجتماعات التي عقدها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، والتي كان آخرها الاجتماع الذي عقد في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه، من أجل بناء الثقة بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل أن يسفر اجتماع الأعضاء الخمسة الدائمين هذا، عن تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل، تؤدي إلى نزع السلاح العالمي على أساس متعدد الأطراف.

وعند تنفيذ تدابير نزع السلاح النووي، فإن مبدأ الشفافية أمر حاسم. وتسلط الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ (NPT/CONF.2010/50 (المجلد الأول)) الضوء على أهمية تعزيز الثقة المتبادلة من خلال زيادة الشفافية. ولذلك السبب، فإن مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار تركز على هذه المسألة. كما جرت الإشارة في البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الخامس للمبادرة، المعقود خلال الشهر الماضي في نيويورك، فإنها قد وضعت مشروع نموذج إبلاغ مسترشدة في ذلك بالإجراء ٢١ من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعممته على الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد منّا أيضاً نموذج إبلاغ خلال الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ التي عقدت هذا العام في فيينا، كمرفق

ونظراً لأن موضوع هذه المناقشة هو "الأسلحة النووية"، أود أن أقول كلمة أحيية بشأن الإرهاب النووي. ترحب فرنسا بالتقدم الكبير الذي أحرز في هذا المجال، كما ظهر في مؤتمر قمة سول بشأن الأمن النووي. وفي هذا السياق، قررت فرنسا، بالاشتراك مع ألمانيا، أن تقدم مرة أخرى في هذا العام مشروع قرارها بشأن منع الإرهابيين من حيازة المصادر المشعة. وهدفنا هو الحفاظ على الزخم الدولي ضد هذا التهديد الكامن في ضوء الآثار الإشعاعية الخطيرة المحتملة لأي استخدام لبعض المصادر المشعة في أغراض إرهابية شريرة. وأؤكد للرئيس أن بإمكانه الاعتماد على دعمنا الكامل طوال فترة انعقاد هذه اللجنة الأولى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان لعرض مشروع القرار المعنون "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية".

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تعتقد اليابان بقوة أن العواقب المأساوية لاستخدام الأسلحة النووية يجب ألا تتكرر أبداً. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من تفجيرات ذرية، تشارك في جهود عملية وتدرجية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي إطار هذه الجهود الجارية، ستعرض اليابان مرة أخرى على اللجنة مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي بعنوان "العمل الموحد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وعلى غرار القرارات المماثلة في السنوات السابقة، فإن مشروع القرار يركز على اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير ملموسة وعملية لتعزيز نزع السلاح النووي. ونأمل أن يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

واليابان ترحب بالتدابير التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية الاتحاد الروسي وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشكل أحادي وثنائي خلال السنوات القليلة الماضية

الأطراف، خصوصا الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على التوقيع والتصديق بسرعة، ونعزم مواصلة تلك الأنشطة.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعتها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩، يسهم في الأمن والسلم الإقليميين والعالميين. وفي هذا السياق، تؤيد اليابان عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وجميع أسلحة الدمار الشامل، التي اتفق بشأنها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ لمعاهدة عدم الانتشار. ونشيد بالجهود التي يبذلها الميسر من أجل التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل تمهيد الطريق لعقد مؤتمر ناجح. إننا ندعو جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى المشاركة بروح من التعاون الحقيقي والبناء. وفي الوقت نفسه، يحدونا الأمل في توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا؛ في موعد مبكر.

وبالتوازي مع نزع السلاح النووي، من المهم تعزيز وصون عدم الانتشار النووي تعزيزا للسلم والأمن. وبناء على ذلك، فإن التنفيذ الكامل للالتزامات عدم الانتشار النووي من جانب كل دولة أمر حيوي. وتشكل المسائل النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران، تحديا خطيرا للسلم والاستقرار في منطقتيهما، فضلا عن المجتمع الدولي بأسره. وتحث اليابان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة، بما في ذلك أنشطة تخصيب اليورانيوم، بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتثال التام فوراً لالتزاماتها وتعهداتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك لعام ٢٠٠٥ الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف.

لورقة عملنا بشأن الشفافية. وتأمل اليابان أن تسهم مشاركة المبادرة في اتفاق الدول الحائزة للأسلحة النووية على نموذج إبلاغ موحد وفترة زمنية ملائمة فاصلة بين التقارير.

في الوقت نفسه، وبينما تظطلع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأنشطتها، فإن الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يتعين ألا تظل حاملة. إن اليابان تحث هذه الدول على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير حائزة للأسلحة النووية فوراً ودون شروط.

واليابان مقتنعة بأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يشكل الخطوة المنطقية القادمة في اتجاه تحقيق نزع السلاح النووي. ولذلك، من المؤسف للغاية عدم ظهور توقعات في مؤتمر نزع السلاح بشأن مفاوضات ستبدأ بشأن هذه المعاهدة. لذلك، مع مواصلة اليابان بذل جهودها الرامية إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، فإنها تعتقد أنه من الأجدى النظر في حل آخر من شأنه أن يؤدي إلى إجراء المفاوضات. وبصفة اليابان عضوا في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، فإنها تؤيد بقوة الجهود التي بذلتها كندا خلال هذا العام، من أجل كسر جمود الحالة الراهنة، من خلال تقديم مشروع قرار آخر بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى الجمعية العامة. وفي الوقت نفسه، إلى حين إبرام وبدء نفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تدعو اليابان جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تعلن وتستمر في وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع أسلحة نووية.

إلى جانب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بحاجة أيضا إلى أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونتيجة لذلك، ترحب اليابان بتصديق إندونيسيا وغواتيمالا على المعاهدة خلال عام ٢٠١٢. ولقد انتهزنا كل المناسبات، لحث جميع الدول غير

أمرا حيويا، من أجل بناء الثقة وفي نهاية المطاف تحقيق هدفنا الجماعي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتواصل المبادرة إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن مشروع نموذج الإبلاغ، الذي تشاظرناه أول مرة في حزيران/يونيه ٢٠١١، بتوجيه من الإجراء ٢١ من خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، كإسهام في المناقشات الجارية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن الشفافية وتقديم تقارير فيما يخص جميع أنواع الأسلحة النووية.

وسوف ترحب المبادرة بالتقدم المحرز في الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن جميع فئات الأسلحة النووية، بما في ذلك الأسلحة النووية شبه الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالترسانات النووية بشكل عام، تود المبادرة حدوث المزيد من التخفيضات الكمية والخطوات الموازية، من أجل الحد من أهمية الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية والنظريات العسكرية.

فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، فإننا نؤكد مجددا تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ودعمنا للجهود الرامية إلى تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تحضره دول المنطقة كافة استنادا إلى ترتيبات يتم التوصل إليها طوعا. إننا نوه بجهود الميسر من أجل التشاور على نطاق واسع مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للتحضير لمؤتمر ناجح، ونؤيدها تأييدا كاملا، داعين جميع الأطراف في الشرق الأوسط إلى المشاركة فيه بروح التعاون الحقيقي والبناء.

ونؤيد البيان الوزاري المشترك الصادر عن أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٧ أيلول/سبتمبر، الذي

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، تحث اليابان إيران على الامتثال التام، وبدون تأخير لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن متطلبات قرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتعاون بشكل كامل مع الوكالة، بغية حل جميع المسائل العالقة بما في ذلك تلك المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

في الختام، أسمحوا لي أن أعيد التأكيد بأن اليابان ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق عالم سلمي وآمن خال من الأسلحة النووية. ونحن عازمون على الاستمرار بثبات في تعزيز الفعال لترغ السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، بتعاون وثيق مع باقي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار، وهي أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبولندا وتركيا وشيلي وكندا والمكسيك وهولندا واليابان. خلال اجتماع المبادرة الذي عقدته في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، عبرت من جديد عن عزمها دعم تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من خلال اتخاذ خطوات عملية، وتحقيق الهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتبذل العديد من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، جهودا هامة في اتجاه تحقيق تلك الأهداف، لكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد.

ونذكر بأن الإجراء ٥ من خطة عمل عام ٢٠١٠، يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات للوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب وتقديم تقرير عن الجهود التي تبذلها. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للمبادرة في مواصلة الدفع في اتجاه زيادة الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتشكل ثقافة زيادة الشفافية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بما أن السفير أبكان سيغادر نيويورك بعد بضعة أيام، بالنيابة عن اللجنة والمكتب، أود أن أشكره على إسهامه الهام للغاية في المنظمة وفي عمل هذه اللجنة.

السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تقوم الولايات المتحدة على نحو فعال باتخاذ خطوات تدريجية ومتعاضدة صوب تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويقع هذا الهدف في قلب خطة الرئيس أوباما في المجال النووي، التي قدمها في براغ قبل ثلاثة أعوام. ولن نحرز التقدم صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية إلا باتباع نهج متوازن لصون السلم الدولي. ويتطلب هذا النهج تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار اقترانا بالعمل على تحقيق نزع السلاح.

لقد بدأت الولايات المتحدة قبل عام مشاورات فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وبلدان أخرى لإخراج المفاوضات على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من المأزق الذي توجد فيه بمؤتمر نزع السلاح، وإعداد بلداننا لما نتوقعه من مفاوضات تقنية صعبة. وقد عقدت هذه البلدان العديد من الاجتماعات على مدى العام الماضي لمناقشة سبيل المضي قدما. وجمع هذه البلدان حول طاولة المفاوضات هو أفضل وسيلة للمضي قدما في عملية إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإخراج المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من حالة الجمود.

هناك دعوات إلى اتباع نهج بديلة شاملة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أننا نتشاطر هذه الهدف، فإننا لا نتفق مع هذا النهج على مستوى أساسي. فترع السلاح، مثلما نعلم جميعا، ينطوي على عمل مضمّن. وليست هناك أي سبيل مختصرة ولا بدائل عملية للنهج التدريجي. ومحاولة تحقيق كل شيء في آن واحد ستلهينا عن بذل جهود أكثر واقعية. ولذلك السبب، فإننا لا نؤيد الاقتراحات المتعلقة

شاركت في تقديمه ١٠١ دولة، ونحث دول المرفق ٢ الثماني المتبقية على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن، وبالتالي، الوقف الدائم لجميع تجارب التفجيرات النووية. ونشيد بمصادقة إندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مما دل على إحراز تقدم حاسم صوب البد بنفاذ هذا الصك. كما نشيد بمصادقة غواتيمالا على المعاهدة، ونجد ما يشجعنا في ما توصلنا به من معلومات من العراق وتايلند بشأن ما يتخذانه من خطوات صوب المصادقة على هذه المعاهدة.

ولا نزال نشعر ببالغ القلق جراء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من القيام بعمل موضوعي بشأن المسائل الرئيسية الأربع كافة، المدرجة على جدول أعماله. ونحض على اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل يتضمن البدء فورا في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. كما نؤيد تأييدا قويا جهود كندا في هذه الدورة للجنة الأولى بغية اقتراح سبل المضي قدما في إنجاز عمل موضوعي بشأن الخطوة الأساسية صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية، وندعو جميع الدول إلى دعم هذه المبادرة.

ونواصل تأييد الصكوك القانونية الرئيسية التي تحافظ على الأنشطة النووية السلمية وتنظمها، وتشجيع زيادة الانضمام للبروتوكول الإضافي على أعلى المستويات السياسية.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونتطلع إلى طرح الاقتراحات والأفكار للمناقشة في دورة عام ٢٠١٣ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بغية معالجة مسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والحد من دور الأسلحة النووية في النظريات العسكرية، والبدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومراقبة الصادرات، وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وتوسيع نطاق تطبيق الضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية.

مستوياتها منذ الخمسينات من القرن الماضي. وعمليات التفتيش الموقعي، وتبادل البيانات، والإخطارات، والمشاورات تعطينا صورة مفصلة للغاية عن القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة وروسيا، مما يمكن كل طرف على حدة من تأكيد دقة أنشطة الطرف الآخر فيما يتعلق بترع السلاح النووي. ونظام التحقق المنصوص عليه في هذا الاتفاق يشكل، إلى حد ما، أشد نظام للتحقق من نزع السلاح النووي صرامة يتم وضعه حتى الآن، وهو يرسي سابقة هامة فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة.

تلتزم الولايات المتحدة بإجراء تخفيضات تدريجية، بما في ذلك السعي إلى مواصلة التخفيضات مع روسيا في جميع فئات الأسلحة النووية - الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. وقد شرعنا في حوار ثنائي بشأن الاستقرار الاستراتيجي يمكنه أن يضع الأساس للمفاوضات المقبلة.

وبينما نقوم بتخفيضات كبيرة ونسعى إلى إجراء تخفيضات إضافية، أود أن أشدد على أن سياسة الولايات المتحدة تحظر استحداث الرؤوس الحربية الجديدة. والولايات المتحدة لا تقوم باستحداث أسلحة نووية جديدة ولا تسعى إلى القيام بأي مهام نووية جديدة. وينبغي ألا نخلط بين ما نقوم به من نفقات على الهياكل الأساسية والتحسينات اللازمة في مجال السلامة، وبين استحداث الأسلحة النووية.

والمجال الآخر الذي شهدنا فيه إحراز تقدم كبير في العام الماضي هو المضي قدما فيما يتعلق بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فقد عملت الولايات المتحدة بفعالية على توسيع نطاق الضمانات الأمنية السلبية الملزمة قانونا بموجب هذه المعاهدات. وقدمنا إلى مجلس الشيوخ البروتوكولات ذات الصلة لمعاهدتي بليندايا وراوتونغا، لإبداء رأيه فيها والموافقة على المصادقة عليها. ونعمل على تحقيق توقيع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على بروتوكول معاهدة بانكوك في أقرب وقت ممكن. وبعد بعض المناقشات الأولية، نتوقع أن

بإنشاء آليات جديدة للأمم المتحدة لمعالجة نزع السلاح النووي. فهذه الآليات لن تكون أفضل من الهيئات القائمة.

إن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشارك بصورة فعالة في النقاش بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المتصلة بالأركان الثلاثة لخطة عمل المعاهدة، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الأسلحة النووية للأغراض السلمية. وقد استضافت واشنطن العاصمة آخر مؤتمر في مجموعة من مؤتمرات الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن خلال حزيران/يونيه المنصرم بغية استعراض ما أحرزوه وما ينوون إحرازه من تقدم في تنفيذ خطة عمل المعاهدة. وقد عقد ذلك المؤتمر بعد مؤتمر عام ٢٠٠٩ في لندن ومؤتمر عام ٢٠١١ في باريس.

وكما أفاد بذلك زميلي العزيز السفير وو في الأسبوع الماضي، إننا نعمل على وضع معجم للمصطلحات النووية. كما نركز على مسائل الشفافية والإبلاغ وبناء الثقة والتحقق. ونعمل صوب البد بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع في المفاوضات على إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، والمشاركة في المناقشة بشأن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومسألة الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى نسخ بيان الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الصادر عن ذلك المؤتمر، المتاحة في الجزء الخلفي من القاعة.

ونقر أيضا بمسؤوليتنا، إلى جانب روسيا، باعتبارنا البلدين الحائزين لأكبر الترسانات النووية. فالولايات المتحدة وروسيا تنفذان بنجاح الاتفاق الجديد المعني بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وهو أشمل ما أبرم من اتفاقات لترع السلاح النووي خلال ٢٠ سنة. وعندما تُستكمل معاهدات تخفيض الأسلحة، سنكون قد خفضنا الأسلحة النووية الأمريكية والروسية المنشورة إلى أدنى

الثقة في نظام عدم الانتشار وتقف عقبة أمام تحقيق أهدافنا المشتركة في مجال نزع السلاح. كما أنها تهدد الأمن الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يصر على العودة إلى الامتثال، تماشياً مع خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نعزز دعمنا للركيزة الثالثة الحيوية لمعاهدة عدم الانتشار - استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية - ليس لتعزيز النظام فحسب ولكن للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى دعمنا الثابت لصندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فقد تعهدنا بمبلغ ٥٠ مليون دولار لمبادرة الوكالة للاستخدامات السلمية للفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وقدمنا بالفعل قرابة ٢١ مليون دولار في إطار هذا البرنامج الجديد. والمشاريع الممولة يستفيد منها ما يربو على ١٢٠ بلداً. ونرحب بشراكة البلدان الـ ١٢ الأخرى التي انضمت إلينا بالمساهمة في هذه المبادرة الهامة للوكالة.

ونعتقد أن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيقوم بدور محوري في قيادة العالم صوب تقليص الاعتماد على الأسلحة النووية والحد من التنافس النووي ونزع السلاح النووي في نهاية المطاف. والمعاهدة ستفرض قيوداً على استحداث الأسلحة النووية والتحسين النوعي لها، وكذلك على استحداث أنواع متطورة من الأسلحة النووية. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالسعي إلى التصديق على المعاهدة وبدء نفاذها في نهاية المطاف.

والولايات المتحدة تعمل بنشاط من أجل تخفيض مخزوناتها من المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية. وبموجب اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا، سيتخلص كل طرف على نحو يمكن التحقق منه مما لا يقل عن ٣٤ طناً مترياً من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة، وهو ما يكفي في مجموعه لصنع ١٧ ٠٠٠ سلاح نووي. ودخل الاتفاق حيز النفاذ في

ترداد وتيرة المشاورات مع الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. كما يسرنا كثيراً أن نفيد بأن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ومنغوليا أصدرت مؤخراً إعلانين متزامنين بشأن مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية،

ويمثل ذلك تنويجاً لجهود منغوليا والأعضاء الخمسة الدائمين والأمم المتحدة على مدار سنوات طويلة، وسيتم إدراجه في مشروع قرار للجنة الأولى والذي نأمل صادقين أن يُعتمد بتوافق الآراء.

وبصورة أعم، فإن الولايات المتحدة تطبق سياسة معلنة تتمثل في عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار والتي تمثل للالتزامات في مجال عدم الانتشار النووي. ومن هذا المنطلق، فإننا نواصل العمل لتنفيذ خطة العمل الواردة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I) ولتعزيز جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

وبالإضافة إلى أنشطتنا ذات الصلة بترع السلاح، فإننا نعمل مع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل جميع حالات عدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار ولتعزيز الضمانات، بما في ذلك عن طريق ضمان توفير الدعم اللازم للوكالة لتنفيذ مهمتها الأساسية في التحقق، ونواصل جهودنا الرامية إلى تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي.

على غرار العديد من الدول الممثلة هنا، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء عدم امتثال إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسوريا للالتزامات بعدم الانتشار والتزاماتها تجاه مجلس الأمن. وكما أشارت وكيمة وزارة الخارجية في بلدي بالنيابة في بياننا الاستهلاكي (انظر A/C.1/67/PV.4)، فإن هذه الحالات تقوض

فهو يشير إلى بلادي بادعاءات لا أساس لها من الصحة، فيما يتجاهل عن سابق إصرار وتصميم الترسنة النووية الوحيدة الموجودة في منطقتنا وهي الترسنة الإسرائيلية والتي ساهمت عدد من دول الاتحاد الأوروبي ذاتها في بنائها، مما يؤكد لنا مرة أخرى التحالف غير المعلن مع إسرائيل.

كنا نتمنى لو أشار المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولو بشكل عرضي، إلى إسرائيل في بيانه ودعاها إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بصفة طرف غير نووي. وإسرائيل اعتدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على الأراضي السورية ودمرت مبنى عسكريا كان قيد الإنشاء لا علاقة له بأية أنشطة نووية، وذلك في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي وللسيادة الوطنية للجمهورية العربية السورية، الأمر الذي كان يستدعي من الاتحاد الأوروبي حينها إدانة واضحة وقوية لمثل هذا العدوان، خاصة وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اعتبرت أن تدمير إسرائيل للموقع في دير الزور من خلال عمل أحادي الجانب قد قوض من قدرتها على التحقق من طبيعة المبنى. فكان الأخرى بالمراقب عن الاتحاد الأوروبي أن يسمعنا رأيه الصريح حول العدوان الإسرائيلي على دولة عضو في الأمم المتحدة إذا كان فعلا يهتم بتطبيق القانون الدولي كما يدعي.

أود أن أوضح النقاط التالية: إن بلادي كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك في عام ١٩٦٨ قبل الكثير من دول الاتحاد الأوروبي. كما عملت بلادي على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من زمن بعيد وتقدمت بمشروع قرار إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٠٣ بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولكن هذا المشروع اصطدم بمعارضة دولة نووية نافذة وبقي باللون الأزرق منذ ذلك الحين.

عام ٢٠١١ وبلدانا يعملان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام التحقق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبمجرد التخلص من البلوتونيوم، فإنه سيكون في صورة لا يمكن معها استخدامه في الأسلحة النووية. وهي عملية لا رجعة فيها.

إن إبرام معاهدة قابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أمر ضروري إذا ما أردنا تهينة الظروف المواتية لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة أساسية تماما من أجل نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي وهي الخطوة المنطقية التالية في وقف الزيادة في الترسنات النووية.

ولدواع عملية، فإن مؤتمر نزع السلاح، الذي يضم جميع الدول الرئيسية ذات القدرة النووية، يعمل بتوافق الآراء ويتيح للأعضاء التأكد من تلبية شواغلهم الأمنية الوطنية. وهو لا يزال أفضل مكان للتفاوض على معاهدة متعددة الأطراف لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنه عندما يتعلق الأمر بما هو أفضل لمصلحة الأمن الدولي، فإن مكان انعقاد المفاوضات حول المعاهدة أقل أهمية من التوصل إلى معاهدة ذات مصداقية. وإذا ما أردنا أن تكون المعاهدة ذات مصداقية، ينبغي إشراك أكثر الدول تأثرا بشكل مباشر بالمعاهدة في التفاوض عليها.

بينت لتوي للجنة بصورة مفصلة كيف أن الطريق الذي تسير فيه الولايات المتحدة قد أسفر عن تحقيق نتائج ملموسة. ونعتقد أنه سجل مشهود له - ويجري حاليا تنفيذ خطة عمل معاهدة عدم الانتشار - وأن هذا الدرب سيقودنا إلى وجهتنا النهائية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): يبدو أن المراقب عن الاتحاد الأوروبي يرى واقع الأمور بعين واحدة.

للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن ولاية مجلس الأمن تتمثل في معالجة مسائل السلام والأمن في العالم، غير أنه لم يتصد قط للابتزاز والتهديدات التي تمارسها الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويأتي إدراج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من قبل الولايات المتحدة في ما يسمى بمحور الشر - إلى جانب إيران والعراق - نموذجاً مثالياً على ذلك. بل أدرجت الولايات المتحدة أيضاً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في قائمة سبعة بلدان مستهدفة ويمكن تسديد ضربات نووية وقائية إليها. ولا تزال هذه الاستراتيجية القائمة على توجيه الضربات الوقائية مستمرة دون وقفها أو تعليقها. وينبغي أن يتصدى مجلس الأمن لتلك الاستراتيجية باعتبارها مسألة على سبيل الأولوية بالنسبة للسلام والأمن الدوليين.

وقبل أن تتطرق اليابان إلى المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن عليها أن تتناول أولاً ابتزاز الولايات المتحدة وتهديدها النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتسم تخصيب اليورانيوم الذي أشار إليه ممثل اليابان بطابع سلمي في بلدي وهو مشروع تماماً بموجب القانون الدولي الذي ينص على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفيما يتعلق بموقف اليابان إزاء المسألة النووية، فإن لها قدرة نووية بالفعل لأنها تحوز على أكثر من ٤٠ طناً من البلوتونيوم بالإضافة إلى جميع التكنولوجيا ذات الصلة، وهي على استعداد لصنع الأسلحة النووية في مدة قصيرة. وكلام ممثل اليابان عن المبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي، ليس سوى تغطية سياسية. وعليه، فهو مجرد دعاية سياسية ولم يحدث له قط أن تحول إلى تشريع قانوني.

وفيما يتعلق بموقف اليابان، فهي عاقدة العزم على أن تصبح قوة عسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تتوفر لها جميع أنواع الأسلحة الهجومية المتطورة. وهي ماضية في طريق التزعة العسكرية هذا ما دامت تخلق المنازعات الحدودية

كما أود أن أذكر بما يلي، إن إسرائيل لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية رغم مضي أكثر من ٤٠ عاماً على إبرامها والاتحاد الأوروبي يعرف ذلك أكثر من غيره وإن العديد من دول الاتحاد الأوروبي قد ساعدت وما زالت تساعد إسرائيل على تطوير برنامجها النووي للاستخدامات العسكرية التي تهدد أمن وسلامة جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

وأود، أخيراً، أن أذكر ممثل النظام الفرنسي بحق الرد الذي أدلينا به في الأسبوع الماضي

والذي يسلط الضوء على التجارب النووية التي أجرتها بلاده في مناطق عدة من العالم، مخلفة كوارث بشرية وبيئية

السيد ري تونغ ايل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حقه في الرد على البيانات الاستفزازية والمضللة للغاية والمشوهة للحقيقة التي أدلى بها ممثل اليابان بشأن الواقع السائد في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة.

وفيما يتعلق بالأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن ردعنا النووي ليس سوى استجابة للسياسة العدائية للولايات المتحدة ولتهديدها النووية لبلدنا. وما لم تنشر الولايات المتحدة الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية، لما أثرت أساساً مسألة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وتعود إثارة هذه المسألة في الأصل إلى نشر الولايات المتحدة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية، علاوة على ممارستها للابتزاز والتهديدات ضد سيادة وبقاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وشعبها. وعليه، فقد أرغمنا على حيازة رادع نووي لأغراض الدفاع عن النفس وصون أمن البلد.

ثانياً، لقد رفضت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماماً قرار مجلس الأمن ذا الصلة. والواقع أن المجلس لم يتصد مطلقاً لمسألة التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى عن رفضها التام للملاحظات التي أبدتها ممثل اليابان، لكونها تضليلاً وتشويهاً للحقائق. وفيما يتعلق بالمسألة اليابانية، وكما يعلم الجميع، فإن اليابان تحت حماية المظلة النووية للولايات المتحدة. وهي لا تزال تحت تلك المظلة في ذات الوقت الذي ذكر فيه ممثل اليابان في بيانه في وقت سابق، أنها كانت أول بلد يتعرض لهجوم بالأسلحة النووية. وهو لا يزال يستخدم ذات المظلة النووية التي استخدمت ضده الأسلحة النووية. وذلك أمر متناقض للغاية.

ثانياً، لقد اعترفت الحكومة اليابانية نفسها بأنها أبرمت اتفاقاً نووياً مع الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠. وتسمح الحكومة اليابانية - في إطار تلك الصفقة النووية السرية للغاية - للسفن الحربية المسلحة نووياً للولايات المتحدة بدخول المياه الإقليمية لليابان. وذلك أمر يعرفه الجميع، وهو حقيقة معروفة، ولا يستطيع الممثل الياباني إنكارها.

ثالثاً، وكما أشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال ممارستها لحق الرد في المرة الأولى، فإن اليابان مصممة على إنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف التسيارية على نحو مشترك، علاوة على التصميم على بناء القدرة على تسديد الضربة الوقائية الأولى للبلدان المجاورة، بوصف اليابان قوة عسكرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان في إطار ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في هذه الساعة المتأخرة، أود أن أقتصر حقي في الرد على نقطة واحدة محددة، وهي ما زعم من إدخال أسلحة نووية إلى الأراضي اليابانية. كما أوضح ذلك وفدي مراراً وتكراراً، لا يوجد دليل على أن الحكومة اليابانية سمحت على الإطلاق للولايات المتحدة بإدخال أسلحة نووية إلى الأراضي اليابانية. استناداً إلى سياسة

وتثيرها مع البلدان المجاورة، دون اعتذار عن الجرائم التي لا مثيل لها التي ارتكبتها ضد الإنسانية.

السيد أمانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بثلاث نقاط. أولاً، لا يزال التزام حكومة اليابان بالمبادئ الثلاثة المتعلقة بعدم حيازة الأسلحة النووية أو صنعها أو السماح بإدخالها إلى أراضي اليابان ثابتاً ولم يطرأ عليه أي تغيير. ولا يزال عزم اليابان على كفالة القضاء التام على الأسلحة النووية بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، ثابتاً لا يتزعزع.

ثانياً، تواصل اليابان انتهاج سياسة دفاعية حصراً، وبالتالي فإن العمليات التي تقوم بها قوات الدفاع الذاتي اليابانية لا تستهدف أي بلد أو منطقة. علاوة على ذلك فإن المنظومة الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية التي قررت اليابان إنشائها تقتصر على أغراض دفاعية محضة، ولا تهدد أي بلد أو منطقة محيطية بها.

وأخيراً، تمثل اليابان امتثالاً صارماً للالتزامات ضماناتها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها دولة طرفاً في معاهدة عدم الانتشار. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدام اليابان للطاقة النووية للأغراض السلمية عبر الاستنتاج السنوي للوكالة الذي أشار إلى احتفاظ اليابان بجميع المواد النووية لأغراض الأنشطة السلمية. علاوة على ذلك، وبالإضافة إلى الالتزامات القانونية، تواصل اليابان - تماشياً مع تدابير الشفافية الدولية - الإبلاغ بصورة منتظمة عن كميات مخزونها من البلوتونيوم، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بإدارة البلوتونيوم، على نحو ما فعلت مؤخراً في ١٧ أيلول/سبتمبر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة حق الرد للمرة الثانية.

الولايات المتحدة النووية المعلن عنها حتى الآن، مثل الإعلان الذي صدر عام ١٩٩١، فإن حكومة اليابان ترى أن الولايات المتحدة لا تقوم حالياً بإدخال أسلحة نووية إلى الأراضي اليابانية، ويشمل ذلك النفي توقف السفن و/أو الطائرات في الموانئ، أو هبوطها أو عبورها. وأؤكد مجدداً أن اليابان تحافظ على سياسة الالتزام بالمبادئ الثلاثة لعدم الانتشار النووي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.